



المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء: نموذج مفاهيمي للدور الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي

Dr. ABDULFATTAH A. MOHAMED ALMARGI
Assistant Professor / Department of Accounting
University of Zawia / Faculty of Economics
– Zawia

عبدالفتاح عبدالله المرخي
أستاذ مساعد/ قسم المحاسبة
جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد الزاوية.

Email: aalmargi@zu.edu.ly.

تاريخ الاستلام: 2026/02/15 - تاريخ المراجعة: 2026/03/12 - تاريخ القبول: 2026/03/13 - تاريخ النشر: 2026/04/25

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير إطار مفاهيمي يفسر أثر المحاسبة الرشيقة في تعزيز شفافية الأداء، من خلال تحليل الدور الوسيط لكل من جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي، استناداً إلى التكامل بين نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات. وتنطلق الدراسة من فجوة نظرية تتمثل في محدودية الأطر التفسيرية التي توضح الكيفية التي تنتقل بها آثار ممارسات المحاسبة الرشيقة إلى نتائج الشفافية، وبالأخص في البيئات التي تعاني من قصور النظم التقليدية. اعتمدت الدراسة المنهج النظري التحليلي، من خلال مراجعة منهجية للأدبيات المحاسبية المعاصرة، وتحليل تطور مفهوم المحاسبة الرشيقة ومبادئه ومكوناته، وبناء نموذج مفاهيمي يربط بين المحاسبة الرشيقة بوصفها متغير مستقل وشفافية الأداء بوصفها متغير تابع، وجودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي كمتغيرين وسيطين يفسران طبيعة هذه العلاقة. وتشير النتائج النظرية إلى أن المحاسبة الرشيقة تمثل مدخلاً استراتيجياً لإعادة توجيه نظم القياس والتقارير نحو دعم الأنشطة المولدة للقيمة وتقليص الأنشطة غير ذات القيمة، بما يسهم في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والوضوح والتوقيت والموثوقية، والحد من الضوضاء والتكرار والمعلوماتي للنظم التقليدية. كما يوضح النموذج أن شفافية الأداء لا تتحقق عبر التأثير المباشر للمحاسبة الرشيقة فحسب، بل أيضاً من خلال مسارات غير مباشرة تتمثل في تحسين جودة المعلومات وتقليل الهدر المعلوماتي، بما يعكس الوساطة المزدوجة. وتمثلت الإسهامات الرئيسية للدراسة في تقديم إطار نظري يربط بين البعدين التشغيلي والمعلوماتي لعملية خلق القيمة، وإدخال الهدر المعلوماتي كمتغير تفسيري مستقل ومكمل لجودة المعلومات في تفسير شفافية الأداء، بما يفتح المجال أمام بحوث مستقبلية لاختبار النموذج وتطويره في بيئات تنظيمية متنوعة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الرشيقة، شفافية الأداء، جودة المعلومات المحاسبية، الهدر المعلوماتي، خلق القيمة، نظرية المعلومات.

Abstract:

Lean Accounting and Performance Transparency: The Mediating Role of Information Quality and Information Waste – A Conceptual Framework.

This study develops a conceptual framework to explain the impact of lean accounting on enhancing performance transparency by examining the mediating roles of accounting information quality and information waste, within the integration of value creation theory and information theory. The study addresses a theoretical gap concerning how the effects of lean accounting practices are transmitted to transparency outcomes, particularly in environments characterized by limitations of traditional systems and high levels of informational noise and waste. Adopting an analytical theoretical approach, the study conducts a systematic review of contemporary accounting literature and develops a conceptual model that positions lean accounting as an independent variable and performance transparency as a dependent variable, with information quality and information waste as mediating variables. The theoretical analysis suggests that lean accounting strategically redirects measurement and reporting systems toward value-generating activities while reducing non-value-adding activities, thereby enhancing information characteristics in terms of relevance, clarity, timeliness, and reliability, and minimizing noise, redundancy, and informational overload associated with traditional systems. The model further indicates that performance transparency is achieved not only through the direct influence of lean accounting, but also through indirect informational pathways represented by improvements in information quality and reductions in information waste,

reflecting a dual mediation logic. The main contribution of this study lies in presenting an integrative theoretical framework that connects the operational and informational dimensions of value creation, while introducing information waste as a complementary explanatory variable to information quality in explaining performance transparency. This framework opens avenues for future research to empirically test and refine the proposed model across diverse organizational and institutional contexts.

Keywords: Lean Accounting; Performance Transparency; Accounting Information Quality; Information Waste; Value Creation; Information Theory.

1- الإطار العام للدراسة:

1-1 المقدمة (Introduction):

تواجه منظمات الأعمال تحديات تشغيلية متزايدة في بيانات معقدة ومتغيرة بسرعة، تتمحور حول تحسين الكفاءة والشفافية وتفعيل الحوكمة، إضافة إلى تبني تقنيات حديثة تتيح الوصول إلى معلومات دقيقة وجاهزة لدعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب. وظهر مفهوم المحاسبة الرشيقة (Lean Accounting) كإطار يسعى إلى تقليل الهدر وتبسيط التقارير، وربط الأداء المالي بالنشاط التشغيلي، بما ينسجم مع مفهوم خلق القيمة وتحسين تدفق المعلومات داخل المنظمة (Maskell et al., 2011).

وعند مقارنة فلسفة المحاسبة الرشيقة بنظم المحاسبة التقليدية، يتضح أنها تركز على سرعة تدفق المعلومات وتقديمها بشكل يمكن الاعتماد عليه عند الحاجة، وهذا ذهب إليه الأدبيات الحديثة التي تشير إلى أن الأنظمة المحاسبية التقليدية لم تعد ملائمة لبيئات الأعمال الحديثة التي تتميز بسرعة التغير وكثافة العمليات، وخاصة في بعض القطاعات التي تتطلب تدفق مستمرًا للمعلومات التشغيلية (Fullerton et al., 2013). كما دفعت هذه التحولات الهيئات المهنية الدولية مثل معهد المحاسبين الإداريين (Institute of Management Accountants, Statements on Management Accounting, IMA,) (2023) والمعهد الأمريكي للمؤسسات الرشيقة (Lean Enterprise Institute, LEI, 2022) إلى الدعوة لتحديث وتطوير النظم المحاسبية لضمان الدقة والشفافية وسرعة اتخاذ القرار، وإلى أهمية موازنة النظم المحاسبية مع مبادئ المحاسبة الرشيقة وتقليل الهدر في المعلومات، هذا يقودنا إلى أن تحديث وتطوير النظم المحاسبية ليس خيارًا بل أصبح ضرورة. ولقد ظهر ونشأ مفهوم المحاسبة الرشيقة كامتداد لفلسفة الإنتاج الرشيق (Lean Production) التي ظهرت في بيئة الصناعة اليابانية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي في نظام إنتاج شركة تويوتا، ثم امتد إلى مجالات الإدارة والمحاسبة، ويهدف هذا المفهوم إلى تعزيز الكفاءة والشفافية عبر توفير معلومات دقيقة وواضحة وقابلة للتتبع، مما يسهل إجراءات الرقابة والتقييم ويمنح المنظمات ميزة تنافسية.

ويتزايد الاهتمام بهذا التوجه في الدول النامية التي تسعى إلى تحسين وتطوير أنظمة الحوكمة المالية والإدارية، وتبني ممارسات تقلل هدر المعلومات وتزيد من كفاءة استخدام الموارد. وفي هذا الصدد تشير الدراسات العربية والليبية بالأخص إلى وجود فجوة في تبني وتفعيل الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، وخاصة في مجالات ترشيد التكاليف وتحسين الشفافية. (الدرسي، 2022. البرعصي، 2020. بن موسى، 2021)، كما بينت هذه الدراسات أن غالبية منظمات الأعمال الليبية تعتمد أنظمة تقليدية لقياس الأداء المالي، مما يقلل من قدرتها على تفعيل الحوكمة والتحسين المستمر.

وعند ربط المحاسبة الرشيقة بشفافية الأداء يظهر أن كلا المفهومين يستندان إلى أطر نظرية مشتركة، تتمثل في نظرية خلق القيمة (Value Creation Theory) التي تدعو إلى تصميم العمليات ونظم المعلومات بما يحقق نفع المستخدمين، ونظرية المعلومات (Information Theory) التي تبرز دور جودة المعلومات من حيث الدقة والتوقيت والملائمة في دعم القرارات وتقليل عدم التأكد. هذا الربط المنهجي يمثل مدخلًا لفهم كيف تسهم المحاسبة في تعزيز شفافية الأداء من خلال ممارسات الرقابة.

وتأسيساً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة النظرية إلى بناء إطار مفاهيمي يفسر أثر المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء، في ضوء الدور الوسيط لكل من جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي، وذلك بالاستناد إلى الأدبيات المعاصرة والأطر النظرية، وبما يسهم في إثراء النقاش العلمي حول تطوير نظم القياس والتقارير في بيئات الأعمال المعاصرة.

2-1 مشكلة الدراسة (The problem of the study):

تواجه منظمات الأعمال الحديثة ضغوطاً متزايدة لتعزيز شفافية الأداء باعتبارها عنصراً محورياً من عناصر الحوكمة الرشيدة واتخاذ القرار، فالشفافية تعدّ من الشروط الأساسية الداعمة لتحسين الشفافية والمساءلة ورفع فاعلية الإدارة (Christensen & Feltham, 2020) وعلى الرغم من التطور في نظم المعلومات المحاسبية لانزال العديد من المؤسسات تعتمد على نظم تقارير تقليدية تتسم بالتعقيد وضعف القدرة على تمثيل الواقع التشغيلي بشكل موضوعي، مما يحد من فاعلية التقارير المالية في دعم القرارات (Drury, 2021).

ويظهر هذا القصور بشكل خاص في ظاهرة الهدر المعلوماتي المحاسبي، والمتمثلة في إنتاج بيانات زائدة أو مكررة، فضلاً عن بطء تدفق المعلومات، وهو ما أشار إليه عدد من الباحثين باعتباره أحد أبرز القيود في الأنظمة المحاسبية التقليدية (Maskell et al., 2017; Fullerton et al., 2014). هذا الهدر يؤدي إلى تراجع جودة المعلومات من حيث الدقة

والملاءمة والتمثيل الصادق، إضافة إلى الخصائص المعززة مثل القابلية للفهم والتوقيت المناسب والقابلية للمقارنة والقابلية للتحقق وهي أبعاد رئيسية لجودة المعلومات وفقاً للإطار المفاهيمي (Conceptual Framework for Financial Reporting) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) (IASB). ومع انتشار ممارسات الإنتاج والإدارة الرشيقة، بدأت الأدبيات تشير إلى قصور وعدم ملاءمة الكثير من المقاييس المحاسبية التقليدية لبيانات الأعمال التي تسعى إلى خلق قيمة مضافة وتقليل الهدر، لأن تلك المقاييس تعكس منطق الإنتاج الضخم أكثر مما تدعم بيانات العمليات المرنة والسريعة (Jones, 2003). وبرز مدخل المحاسبة الرشيقة كأحد الاتجاهات الحديثة القادرة على معالجة أوجه القصور في الأنظمة التقليدية. حيث يسهم في تبسيط القياس ودعم تدفق المعلومات وتوفير بيانات آنية ترتبط مباشرة بالقيمة التشغيلية، بما يعزز من مستويات الشفافية ووضوح الأداء (Swatdikun, Lakkanawanit, Chen, & Choojan, 2024).

وعلى الرغم من التوجه المتزايد في البيئة العربية والليبية نحو تبني أساليب حديثة في المحاسبة الإدارية، ومنها المحاسبة الرشيقة، ما تزال العلاقة بين هذا المدخل وتعزيز شفافية الأداء محدودة البحث والتطبيق، خاصة في بيئات تتسم بتحديات تنظيمية وإدارية (سليمان، 2023؛ عاشور، 2020). وفي ضوء ما تكشفه الأدبيات من قصور في النظم المحاسبية التقليدية وارتفاع مستويات الهدر المعلوماتي، تبرز الحاجة إلى اعتماد ممارسات أكثر قدرة على خلق القيمة وتقليل الهدر. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة نظرية تتعلق بعدم وضوح الكيفية التي تسهم بها المحاسبة الرشيقة في تعزيز شفافية الأداء من خلال تحسين جودة المعلومات وتقليل الهدر المعلوماتي، في إطار تكاملي يستند إلى نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات. وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس:

إلى أي مدى يسهم تطبيق مبادئ المحاسبة الرشيقة في تعزيز شفافية الأداء، في ضوء نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات؟ وتتفرع عنه التساؤلات التالية:

1. ما مستوى تبني المحاسبة الرشيقة في الفكر المحاسبي الحديث؟
2. كيف تسهم المحاسبة الرشيقة في تحسين جودة المعلومات وتقليل الهدر المعلوماتي؟
3. إلى أي مدى يؤدي تطبيق المحاسبة الرشيقة إلى تعزيز شفافية الأداء، في ضوء نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات؟

3-1: أهداف الدراسة (The objectives of the study):

للإجابة على تساؤلات الدراسة وفي ضوء إطارها النظري المتمثل في نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات، تهدف الدراسة إلى:

1. بناء إطار مفاهيمي يفسر العلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء في ضوء نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات.
2. توضيح الدور التفسيري لكل من جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي في العلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء.
3. تحليل المسارات المباشرة وغير المباشرة المتوقعة بين متغيرات الدراسة اعتماداً على الأدبيات المعاصرة.

4-1: أهمية الدراسة (The significance of the study):

تتبع أهمية الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات المحاسبية المعاصرة من خلال تقديم إطار نظري تكاملي يربط بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء عبر متغيرين وسيطين هما جودة المعلومات والهدر المعلوماتي. كما توفر الدراسة أساساً مفاهيمياً يمكن أن يستفاد منه في توجيه البحوث التطبيقية المستقبلية، ودعم الهيئات المهنية في تطوير نظم القياس والتقارير بما يتلاءم مع متطلبات البيئات التشغيلية الرشيقة.

5-1: النموذج المفاهيمي المقترح للدراسة. (The Proposed Conceptual Framework of the Study):

يعرض نموذج الدراسة العلاقات المفاهيمية بين متغيرات الدراسة، حيث تمثل المحاسبة الرشيقة المتغير المستقل، وشفافية الأداء المتغير التابع، في حين تمثل جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي متغيرين وسيطين يفسران طبيعة هذه العلاقة.



الشكل (1): النموذج المفاهيمي المقترح للدراسة. (The Proposed Conceptual Framework of the Study).
6-1: الإسهامات النظرية للدراسة.

تقدم هذه الدراسة مجموعة متكاملة من الإسهامات العلمية التي تنوزع على ثلاثة مستويات مترابطة ومتكاملة، تتمثل في الإسهام المفاهيمي والإسهام النظري والإسهام المنهجي. أولاً: الإسهام المفاهيمي.

تقدم الدراسة إعادة تأطير مفاهيمي لدور المحاسبة الرشيقة، من خلال تجاوز النظر إليها بوصفها مجموعة أدوات تشغيلية أو تقنيات محاسبية داعمة لبيئات الإنتاج الرشيقة، إلى اعتبارها إطاراً معلوماتياً متكاملًا يسهم في إعادة تشكيل منطق القياس والتقارير المحاسبية بما يخدم شفافية الأداء وخلق القيمة.

تقدم هذه الدراسة تصورًا أكثر شمولًا للعلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء، من خلال توسيط بعدي جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي معًا بوصفهما مسارين متكاملين يفسران قدرة النظام المحاسبي في تحويل الأداء إلى معلومات ذات قيمة. إذ تنظر الدراسة إلى جودة المعلومات باعتبارها البعد الإيجابي المعزز لقيمة المعلومات ووضوحها، في مقابل الهدر المعلوماتي الذي يمثل البعد السلبي المتمثل في تقديم معلومات غير ذات قيمة أو غير قابلة للفهم. ويسهم هذا الطرح في توسيع الدور المفاهيمي للمحاسبة الرشيقة، ليس فقط من حيث تحسين خصائص المعلومات المحاسبية، بل أيضًا من حيث إدارة الجانب السلبي للمعلومات وتقليص هدرها، بما يفتح آفاقًا جديدة لتحليل مصادر ضعف الشفافية في التقارير المحاسبية خارج الإطار التقليدي الذي يربطها فقط بمستوى الإفصاح أو الامتثال المعياري.

ثانيًا: الإسهام النظري.

على المستوى النظري، تطور هذه الدراسة إطارًا تفسيريًا يربط بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء عبر مسارين متوازنين من خلال تعزيز جودة المعلومات وتقليص الهدر المعلوماتي، وذلك بتقديم نموذج تفسيري يقوم على منطق الوساطة المزدوجة لشرح أثر المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء. ويمثل هذا الطرح إضافة نظرية مهمة، إذ يتجاوز النماذج الخطية المباشرة السائدة في الأدبيات، التي تفترض تأثير مباشر وبسيط للممارسات المحاسبية على مخرجات الأداء، دون مراعاة تعقيد البنية المعلوماتية للنظام المحاسبي. ويقدم النموذج المقترح تفسيرًا أكثر واقعية لكيفية تولد شفافية الأداء، من خلال التمييز بين مسارين تفسيريين متوازنين، مسار إيجابي يتمثل في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، ومسار سلبي يتمثل في تقليص الهدر المعلوماتي. ويظهر هذا التمييز أن شفافية الأداء لا تتحقق فقط عبر تحسين خصائص المعلومات، بل أيضًا عبر إدارة الجانب السلبي للنظام المعلوماتي، وهو ما لم يعالج بصورة متكاملة في الدراسات السابقة.

كما تسهم الدراسة في تعميق التكامل النظري بين نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات داخل السياق المحاسبي، من خلال توظيفها معًا لتفسير كيف توجه نظم القياس والتقارير المحاسبية الموارد المعرفية لدعم القيمة الاقتصادية وتقليل عدم تماثل المعلومات. بهذا، تنتقل المساهمة النظرية من التركيز على نتائج الإفصاح إلى التركيز على آليات إنتاج المعلومات نفسها، مما يوفر إطارًا أكثر واقعية لفهم دور المحاسبة الرشيقة كنظام معلوماتي واستراتيجي.

ثالثًا: الإسهام المنهجي.

منهجياً، تعرض الدراسة إطارًا بحثيًا منظمًا يقوم على التحليل النظري التأسيسي وبناء نموذج قابل للاختبار يعتمد منطق الوساطة المزدوجة. يحول هذا الإطار المعارف المنتشرة في الأدبيات إلى بنية تحليلية واضحة تحدد المتغيرات الرئيسية، مسارات التأثير المباشر وغير المباشر، ومؤشرات قياس تشغيلية مقترحة لكل متغير.

كما تتمثل الإضافة المنهجية للدراسة في اعتماد الدراسة نموذج بحثي قابل للاختبار يعتمد منطق الوساطة المزدوجة، بوصفه أداة تحليلية لتفسير العلاقات المعقدة داخل نظم القياس والتقارير المحاسبية، وهو ما يعكس وعياً بمنهجيات النمذجة الحديثة

التي تعترف بتعدد المسارات السببية وعدم اختزالها في علاقات خطية مبسطة. ويمنح ذلك النموذج المقترح قدرة تفسيرية أعلى، ويؤهله للاستخدام في دراسات كمية مستقبلية تعتمد نماذج المعادلات الهيكلية أو أساليب تحليل المسار. وبناءً على ما سبق، تقدم الدراسة إسهامًا ثلاثي الأبعاد، مفاهيمي بإعادة تأطير المحاسبة الرشيقة كنظام معلوماتي، ونظري بتقديم نموذج وساطة مزدوجة يربط بين جودة المعلومات والهدر المعلوماتي لشرح شفافية الأداء، ومنهجي بتوفير إطار قياسي قابل للاختبار عمليًا باستخدام مؤشرات تشغيلية ومنهجيات سببية متقدمة. هذه المساهمة تجعل الورقة مناسبة للنقاش النظري والتطبيق التجريبي في أبحاث المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية.

7-1: فرضيات الدراسة (The hypotheses of the study):

استنادًا إلى النموذج المفاهيمي والإطار النظري للدراسة (نظرية خلق القيمة- نظرية المعلومات) تم صياغة الفرضيات الآتية:

H1: يوجد تأثير إيجابي لتبني مبادئ المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء.

H1a: يوجد تأثير إيجابي لتبني المحاسبة الرشيقة على جودة المعلومات المحاسبية.

H1b: يوجد تأثير سالب للمحاسبة الرشيقة على الهدر المعلوماتي.

H1c: يوجد تأثير إيجابي لجودة المعلومات المحاسبية على شفافية الأداء.

H1d: يوجد تأثير سالب للهدر المعلوماتي على شفافية الأداء.

H1e: تتوسط جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي العلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء.

8-1: منهجية الدراسة (The methodology of the study):

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النظري التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسات المفاهيمية (النظرية) التي تهدف إلى بناء إطار تفسيري وتطوير نماذج نظرية تستند إلى الأدبيات المعاصرة، دون الدخول في الاختبارات الميدانية. ويقوم هذا المنهج على مراجعة منهجية ومتعمقة للأدبيات المحاسبية والإدارية ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع التركيز على الدراسات التي تناولت المحاسبة الرشيقة، وجودة المعلومات المحاسبية، والهدر المعلوماتي، وشفافية الأداء، فضلًا عن الأطر النظرية الداعمة المتمثلة في نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات. وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تحليل المفاهيم الرئيسية وتفكيك العلاقات النظرية القائمة بينها، واستخلاص المسارات التفسيرية التي يمكن من خلالها فهم الكيفية التي تسهم بها ممارسات المحاسبة الرشيقة في التأثير على شفافية الأداء، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الدور الوسيط لكل من جودة المعلومات المحاسبية وتقليل الهدر المعلوماتي. كما يتم توظيف المنهج التحليلي المقارن لمناقشة نتائج الدراسات السابقة، ورصد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، بما يتيح بناء نموذج نظري متكامل يعبر عن منطق العلاقات المقترحة بين متغيرات الدراسة. وبناءً على ذلك، يتم تطوير نموذج مفاهيمي يوضح طبيعة العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، ويمثل الإطار التفسيري الذي تقترحه الدراسة في ضوء التكامل بين نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات، وذلك دون اللجوء إلى جمع بيانات ميدانية أو إجراء اختبارات إحصائية، انسجامًا مع طبيعة الورقة بوصفها دراسة نظرية تأسيسية. ويقصد من هذا النموذج أن يشكل أساسًا مرجعيًا يمكن الاعتماد عليه في توجيه الدراسات التطبيقية المستقبلية، واختبار صحة الفرضيات المقترحة في سياقات تنظيمية مختلفة، بما يسهم في تعميق الفهم العلمي لدور المحاسبة الرشيقة في تعزيز شفافية الأداء.

2: الإطار النظري للمحاسبة الرشيقة.

1-2: تعريف المحاسبة الرشيقة وتطورها المفاهيمي.

المحاسبة الرشيقة هي أحد المداخل الحديثة في المحاسبة الإدارية، ونشأت استجابة للتحويلات المتسارعة التي شهدتها بيئة الإنتاج والخدمات وخصوصًا مع التوسع في تبني فلسفة الإنتاج الرشيق والتحول نحو النماذج التشغيلية القائمة على تدفق القيمة. والمحاسبة الرشيقة من المفاهيم التي شهدت تطورًا تدريجيًا في الفكر المحاسبي، والتي ارتبطت بالتغيرات الكبيرة في بيئات الأعمال وأساليب الإنتاج والإدارة. ولم يصل هذا المفهوم إلى ما هو عليه اليوم دفعة واحدة، بل مر بعدة مراحل متتالية، انتقل خلالها من كونه استجابة لمشكلات القياس في بيئات الإنتاج الرشيق إلى إطار محاسبي يدعم القرار وجودة المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر. ويمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم المحاسبة الرشيقة في:

أولاً: المرحلة التأسيسية قبل عام (2005): نقد محاسبة التكاليف التقليدية.

ارتبطت البدايات الأولى لظهور مفهوم المحاسبة الرشيقة بتزايد الانتقادات الموجهة إلى نظم محاسبة التكاليف التقليدية، ولا سيما داخل المؤسسات التي تبنت مبادئ الإنتاج الرشيق المشتقة من نظام شركة تويوتا للإنتاج. وأوضحت الأدبيات المبكرة أن هذه النظم المحاسبية والتي تتميز بالتركيز على تحميل التكاليف وتتبع أداء المنتج الفردي والقصور الذي يشوبها في عكس القيمة الحقيقية المتحققة من تقليل الهدر وتحسين تدفق العمليات. وفي هذا الصدد يؤكد (Jones, 2003) أن المقاييس المحاسبية التقليدية تركز على مؤشرات كفاءة قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه صورة الأداء في البيانات الرشيقة ويحد من عملية التحسين المستمر. ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى تطوير النظم المحاسبية لتتماشى مع فلسفة الإنتاج الرشيق، بحيث تتحول المحاسبة من كونها أداة رقابية تحد من التحسين إلى نظام يدعم تدفق القيمة وتعزيز القرارات الإدارية التي تتماشى مع مبادئ الإنتاج الرشيق، وهو ما مثل الأساس الفكري لانطلاق المحاسبة الرشيقة لاحقًا.

ثانيًا: مرحلة بلورة المفهوم- من محاسبة التكاليف إلى محاسبة تدفق القيمة (2005-2012).

ولقد شهدت هذه المرحلة ظهور مفهوم المحاسبة الرشيقة بصورة أكثر وضوح، من حيث الانتقال التدريجي للقياس المحاسبي من قياس تكلفة المنتج الفردي إلى قياس أداء تدفقات القيمة، باعتبارها وحدة التحليل في بيئات الإنتاج الرشيق، ولقد كان هذا التحول كاستجابة مباشرة للقصور في نظم محاسبة التكاليف التقليدية عن دعم فلسفة الرشاقة. وفي هذا الخصوص قدم كلاً

من (Baggaley & Maskell., 2006) أحد الأطر المنهجية للمحاسبة الرشيقة، حيث عرفها كنظام محاسبي يهدف إلى دعم تطبيق مبادئ الإدارة الرشيقة من خلال تبسيط القياس المحاسبي وإلغاء التقارير غير ذات القيمة، والتركيز على المعلومات التي تدعم التحسين المستمر. كما أسهم (Maskell et al., 2011) في ترسيخ هذا التحول المفاهيمي عبر ربط المحاسبة الرشيقة بتحسين الأداء التشغيلي وتعزيز الإدارة الرشيقة، وتوفير معلومات آنية ومفهومة لمتخذي القرار على المستويات التشغيلية والإدارية. هذا التوجه ساهم في تحول دور المحاسبة الإدارية من مجرد أداة لتجميع التكاليف التاريخية إلى نظام يدعم تدفق القيمة وتقييم الأداء الكلي للعمليات، بما يعزز قدرة المؤسسات على تحقيق أهداف الكفاءة والجودة والمرونة.

ومما سبق يتضح أن السمة التي تميز هذه المرحلة تتمثل في تحول القياس المحاسبي من التركيز على المنتج إلى تدفق القيمة، إلى جانب تبسيط التقارير والتركيز على المعلومات ذات القيمة، وهو ما شكل الأساس لتوسع تطبيقات المحاسبة الرشيقة في المرحلة اللاحقة.

ثالثاً: مرحلة التوسع والتحليل التجريبي (2013-2019).

وما يميز هذه المرحلة انتقال الاهتمام بالمحاسبة الرشيقة من النقاش وال طرح المفاهيمي إلى الاختبار التجريبي لعلاقتها بالأداء المؤسسي، فقد بدأت العديد من الدراسات التطبيقية في التركيز على تحليل أثر ممارسات المحاسبة الرشيقة على الأداء المالي وغير المالي، وبالأخص في المؤسسات التي قطعت شوطاً متقدماً في تطبيق مبادئ الإنتاج التشغيلية. وتؤكد بعض الدراسات (Fullerton et al., 2013؛ Wempe., 2009) أن المحاسبة الرشيقة تسهم في تحسين الأداء المؤسسي عندما تطبق كجزء متكامل من نظام الإدارة الرشيقة، وليس كممارسات محاسبية معزولة، كما ركزت هذه الدراسات على البعد المعلوماتي للمحاسبة الرشيقة، وإبراز دورها في تقليل التشويش المعلوماتي الناتج عن التقارير التقليدية، ومثل هذا التوجه تحولاً عما ساد في المرحلة الأولى. كما تميزت هذه المرحلة ببداية الاهتمام بالمحاسبة الرشيقة في الأدبيات العربية، بوصفها مدخلاً حديثاً في المحاسبة الإدارية، حيث أشار كلاً من (الزبيدي، 2019. الشمري، 2020) إلى دورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتبسيط التقارير الإدارية وتعزيز كفاءتها، الأ أنه يمكن ملاحظة أن الدراسات العربية في معظمها ذات طابع وصفي وتحليلي عام مع قلة الدراسات التجريبية مقارنة بالأدبيات الأجنبية.

وعليه يمكننا القول إن السمة الرئيسية لهذه المرحلة تمثلت في ترسيخ البعد التجريبي للمحاسبة الرشيقة، وتحولها من إطار نظري إلى متغير قابل للقياس والاختبار، مع التركيز على دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وربطها بالأداء المؤسسي.

رابعاً: المرحلة المعاصرة- المحاسبة الرشيقة كإطار يدعم جودة المعلومات المحاسبية (2020- 2025).

شهدت هذه المرحلة تطوراً نوعياً في تناول المحاسبة الرشيقة، حيث لم يعد الاهتمام مقتصر على دورها كأداة داعمة لتطبيق مبادئ الإنتاج الرشيق، بل توسع الاهتمام ليشمل النظر إليها بوصفها إطار محاسبي متكامل، يسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتحسين مستوى الشفافية ودعم ممارسات الحوكمة المؤسسية. ويعكس هذا التحول اتساع نطاق تطبيق المحاسبة الرشيقة في بيئات أعمال تتسم بالتعقيد الرقمي والتكنولوجي وتسارع التغيرات. ولقد أكدت دراسات حديثة (Mpofu, 2022؛ Tran Thanh Thuy, 2025) أن ممارسات المحاسبة الرشيقة تسهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولا سيما الملاءمة والوضوح والتوقيت المناسب، من خلال تقليل التعقيد المعلوماتي والتركيز على المعلومات ذات القيمة لمتخذي القرار، خاصة في البيئات الرقمية ونماذج الأعمال القائمة على التدفق المرن للقيمة، كما أظهرت هذه الدراسات أن المحاسبة الرشيقة تدعم التحول من التقارير التقليدية إلى تقارير أكثر ارتباطاً بالأداء الفعلي. فيما أشارت دراسة (Al sharairi et al., 2024) إلى أن تكامل المحاسبة الرشيقة مع نظم المعلومات المحاسبية الرقمية يحسن من قدرة المؤسسات على تقديم تقارير إدارية ذات قيمة عالية تجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية، بما يدعم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. كما بينت دراسة (Hassan et al., 2025) أن تطبيق ممارسات المحاسبة الرشيقة يسهم في تقليل الهدر المعلوماتي وتحسين شفافية الأداء، لا سيما في المؤسسات التي تعتمد نماذج إدارية مرنة وتواجه مستويات مرتفعة من عدم التأكد.

ومما سبق نلاحظ أن السمة الرئيسية لهذه المرحلة تمثلت في انتقال المحاسبة الرشيقة من كونها أداة تشغيلية داعمة إلى إطار معلوماتي من أطر المحاسبة الإدارية الاستراتيجية يدعم جودة المعلومات المحاسبية، ويرتبط مباشرة بقضايا الحوكمة والتحول الرقمي.

وختاماً ومن التطور المفاهيمي للمحاسبة الرشيقة عبر مراحلها المتعاقبة، نجد أنها لم تنشأ بوصفها ابتكاراً محاسبياً مفاجئاً، بل جاءت نتيجة مسار تراكمي من النقد والتطوير استجابة للتحولات الجوهرية في بيئات الأعمال ونظم الإنتاج والإدارة. فقد بدأت المحاسبة الرشيقة في مرحلتها التأسيسية كاستجابة لمحدودية نظم محاسبة التكاليف التقليدية وعجزها عن دعم بيئة الإنتاج الرشيق، إلى أن وصلت في المرحلة المعاصرة، بوصفها إطاراً معلوماتياً داعماً لجودة المعلومات المحاسبية والشفافية والحوكمة، لا سيما في ظل التحول الرقمي وتعدد سلاسل القيمة. ويعكس هذا المسار التطويري انتقال المحاسبة الرشيقة من كونها أداة فنية لمعالجة مشكلات القياس في بيئة الإنتاج الرشيق إلى نظام محاسبي إداري متكامل، يربط بين القياس المحاسبي وجودة المعلومات ودعم القرار على المستويات التشغيلية والاستراتيجية.

ومن العرض والتحليل السابق، فإن هذه الدراسة تعتمد تعريف إجرائي معاصر للمحاسبة الرشيقة بوصفها، (نظام محاسبي إداري متكامل يدعم فلسفة الإدارة الرشيقة، ويهدف إلى توفير معلومات مالية وتشغيلية مبسطة قائمة على تدفق القيمة وذات ملاءمة عالية وفي التوقيت المناسب، بما يسهم في تقليل الهدر المعلوماتي، وتعزيز شفافية الأداء، وتحسين جودة المعلومات

المحاسبية، ودعم اتخاذ القرار). وهذا التعريف ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في الأدبيات المحاسبية، ولا سيما تلك التي تنظر إلى المحاسبة الرشيفة كجزء من المحاسبة الإدارية الاستراتيجية ونظم المعلومات المحاسبية المتقدمة. كما يمثل هذا التعريف الأساس النظري والمنهجي الذي بنيت عليه فرضيات الدراسة وأهدافها.

2-2: مبادئ ومكونات المحاسبة الرشيفة.

أن تناول مكونات ومبادئ المحاسبة الرشيفة يمثل مرحلة متقدمة في التطور المفاهيمي لهذا المدخل، فالمحاسبة الرشيفة كمدخل تطبيقي يستمد جذوره من فلسفة الإدارة الرشيفة، حيث تترجم مبادئ الرشافة إلى ممارسات محاسبية قابلة للتطبيق في الواقع العملي داخل المنظمات، وهذا المدخل يمثل امتداداً منطقياً لتطور المفاهيم من مستوى التعريف النظري إلى مستوى البيئة التشغيلية. إن فهم مكونات المحاسبة الرشيفة لا يمكن فصله عن مبادئها الأساسية، إذ أن فاعليتها تعتمد على الترابط بينها وبين فلسفة خلق القيمة وتقليل الهدر وليس مجرد تبديل أدوات محاسبية بأخرى.

2-2-1: مبادئ المحاسبة الرشيفة.

تشير الأدبيات المحاسبية الحديثة (Fullerton et al., 2013; Mporfu, 2022; Tran Thanh Thuy, 2025) إلى أن المحاسبة الرشيفة تستند إلى مجموعة من المبادئ المترابطة، وهي:

1. مبدأ التركيز على تدفق القيمة. ويعد هذا المبدأ جوهر مبادئ المحاسبة الرشيفة، فوفق هذا المبدأ يعاد توجيه القياس المحاسبي من الوحدات التقليدية كالأقسام والمنتجات إلى تدفقات القيمة، بما يوفر صورة أكثر واقعية للأداء الفعلي للعمليات، ويحد من التشويه المعلوماتي المرتبط بتحميل التكاليف في النظام التقليدي (Maskell et al., 2011) ويعكس هذا التحول إدراكاً لقصور النظم المحاسبية التقليدية عن مواكبة بيئات الإنتاج الرشيفة ذات التدفقات المتكاملة.
2. مبدأ تبسيط القياس المحاسبي. يهدف هذا المبدأ إلى تقليل التعقيد غير الضروري في أنظمة التكاليف والتقارير مع التركيز على المعلومات ذات العلاقة باتخاذ القرار، فبدلاً من السعي إلى إنتاج كم كبير من المؤشرات، تؤكد المحاسبة الرشيفة على نوعية المعلومات وقيمتها التفسيرية. وبينت إحدى الدراسات الحديثة أن الإفراط في المؤشرات لا يحسن جودة المعلومات المحاسبية بالضرورة، بل قد يؤدي إلى ما يعرف بالهدر المعلوماتي، الذي يضعف قدرة المستخدمين على الفهم واتخاذ القرار (Tran Thanh Thuy, 2025).
3. مبدأ دعم التحسين المستمر. يحتل هذا المبدأ موقفاً محورياً في هذا الإطار حيث توظف المعلومات المحاسبية كأداة للتعلم التنظيمي وتحسين العمليات، لا كوسيلة من وسائل الرقابة اللاحقة فحسب، ويتضمن هذا المبدأ دمج المقاييس المالية وغير المالية مما يتيح تقييم الأداء من منظور شامل يعكس الكفاءة التشغيلية والنتائج المالية معاً (Fullerton et al., 2013).
4. مبدأ توفير معلومات آنية وواضحة. يؤكد هذا المبدأ على ضرورة أن تكون البيانات المحاسبية واضحة وسهلة الفهم ومتاحة لمختلف المستويات الإدارية، بما يدعم سرعة الاستجابة واتخاذ القرار في الوقت المناسب. وتجمع الأدبيات على أن وضوح المعلومات وقابليتها للفهم يعتبران من محددات جودة المعلومات وأساسيين للشفافية والإدارة الرشيفة (Mporfu, 2022).

2-2-2: مكونات المحاسبة الرشيفة.

تترجم مبادئ المحاسبة الرشيفة إلى مجموعة من المكونات التطبيقية التي تشكل البنية التشغيلية لهذه المبادئ داخل المنظمات، فمكونات المحاسبة الرشيفة تعد الجسر الذي يربط بين المبادئ النظرية والممارسات التطبيقية. ولا يمكن أن تفهم هذه المكونات بوصفها أدوات تقنية مستقلة، بل باعتبارها منظومة متكاملة تعكس قيم خلق القيمة وتقليل الهدر ودعم التحسين المستمر. ويعدّ اتساق هذه المكونات مع المبادئ شرطاً جوهرياً لفاعليتها في تحسين جودة المعلومات وتعزيز شفافية الأداء ودعم اتخاذ القرار. ومن أهم هذه المكونات:

1. نظام محاسبة تدفق القيمة. أحد أبرز مكونات المحاسبة الرشيفة، ويركز على تجميع التكاليف والإيرادات على مستوى تدفق القيمة، مما يوفر رؤية متكاملة للأداء ويقلل من أوجه القصور المرتبطة بأساليب التحميل التقليدية للتكاليف (Maskell et al., 2011).
2. تقارير بطاقة الأداء الرشيق (Box Score). وهو مكون جوهري من مكونات المحاسبة الرشيفة، يجمع في شكل مبسط بين المؤشرات التشغيلية والمالية في نموذج يعزز شفافية الأداء، ويربط مبادئ تبسيط المعلومات بمطالب التحسين المستمر (Maskell & Baggaley, 2006).
3. نظم قياس الأداء الرشيق. تدمج هذه النظم المقاييس غير المالية (الجودة، والوقت، والمرونة) مع المؤشرات المالية التقليدية، ما يعكس الأبعاد المتعددة لخلق القيمة داخل المنظمة بشكل أشمل. وتشير دراسات حديثة (Al sharari et al., 2024) إلى أن هذا التكامل يساهم في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية ودعم القرارات التشغيلية. وأن تبني هذه المكونات يساهم في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وبالأخص في المؤسسات التي تسعى إلى تعزيز كفاءة التقارير الإدارية ورفع مستوى الشفافية (الشمري، 2020).

ومن خلال العرض السابق لمكونات ومبادئ المحاسبة الرشيفة نستنتج أن نجاح تطبيق المحاسبة الرشيفة لا يتحقق من خلال تبني مكونات بعينها بشكل جزئي أو انتقائي بمعزل عن مبادئها الحاكمة، بل يتطلب ترابط قوي بين المبادئ والمكونات بما يعزز من فلسفة الرشافة والقيم التنظيمية الداعمة لها. وأن غياب مثل هذا الترابط يؤدي إلى تقليل أثر المحاسبة الرشيفة

ويجعلها مجرد أدوات تقنية محدودة الأثر (Kennedy & Widener, 2008). كما أن التطبيق الجزئي أو غير المتكامل يحد من قدرة المحاسبة الرشيقة على تحسين جودة المعلومات وتعزيز شفافية الأداء (Tran Thanh Thuy, 2025). وكمحصلة نهائية يؤدي التكامل الناجح بين مبادئ ومكونات المحاسبة الرشيقة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والوضوح والتوقيت، مما يعزز شفافية الأداء ويدعم اتخاذ القرار (Mpofu, 2022).

2-3: مقارنة بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة الرشيقة.

من خلال المقارنة بين المحاسبة الإدارية التقليدية والمحاسبة الرشيقة نجد أنها تعكس اختلاف جوهري في الفلسفة التي يقوم عليها كل منها، فقد تطورت المحاسبة الإدارية التقليدية في مجال صناعي يتسم بالإنتاج الكمي والاستقرار النسبي في العمليات، وكذلك تركز في تقييم الأداء على مراكز التكلفة والتحميل التقليدي للتكاليف (Horngren et al., 2014). في المقابل فقد ظهرت المحاسبة الرشيقة استجابة للتحويلات التي فرضتها بيانات الإنتاج الحديثة التي تعتمد تقنيات تكنولوجية أحدث، حيث لم تعد النظم التقليدية قادرة على توفير معلومات محاسبية ملائمة وشفافة لدعم اتخاذ القرار في بيانات الإنتاج الرشيقة (Maskell et al., 2011). إذ تعتمد المحاسبة الرشيقة على توجيه القياس المحاسبي نحو تدفقات القيمة بدلاً من الوحدات الوظيفية، بما يقلل من التشويه المعلوماتي ويعكس الأداء الحقيقي للعمليات (Kennedy & Widener, 2008). كما أن الاختلاف بين المدخلين يظهر في طبيعة المعلومات المحاسبية التي ينتجها كل مدخل، حيث تركز المحاسبة التقليدية على المؤشرات المالية التاريخية والتقارير الدورية المعقدة، في حين تؤكد المحاسبة الرشيقة على تبسيط المعلومات ودمج المؤشرات المالية وغير المالية بما يعزز ملاءمة المعلومات ويدعم القرارات التشغيلية والاستراتيجية (Tran Thanh Thuy, 2025)، أن هذا التحول في أسس القياس المحاسبي ينعكس إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية وشفافية الأداء، بشرط أن يتم تبني المحاسبة الرشيقة كإطار واحد ومتكامل لا كمجموعة أدوات منفصلة (Al Sharairi et al., 2024).

2-4: دور المحاسبة الرشيقة في تقليل هدر المعلومات المحاسبية وتعزيز جودة المعلومات كمدخل لتحسين شفافية الأداء.

المحاسبة الرشيقة تتبنى إطار يدمج مبادئ الإدارة الرشيقة مع نظم التكاليف المعاصرة لإعادة توجيه القياس والتقارير نحو دعم خلق القيمة ودعم وضوح الأداء، ويبنى هذا المدخل على نقد جوهري للأنظمة المحاسبية التقليدية التي تتسم بتراكم البيانات وتعدد المؤشرات غير المرتبطة بالأداء، وتؤكد على تقليل هدر المعلومات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، بوصفها عاملين رئيسيين لتأثير المحاسبة الرشيقة في شفافية الأداء التنظيمي (Maskell et al., 2011). كما يمثل تضخم المعلومات المحاسبية وضعف توجيهها نحو متطلبات المستخدمين أحد أهم معوقات الشفافية وكفاءة الأداء داخل المنظمات (العبيدي، 2020)، فالمحاسبة الرشيقة تقوم على دمج مبادئ الإدارة الرشيقة مع نظم التكاليف المعاصرة، بحيث يتم تحويل القياس المحاسبي من نماذج تقليدية قائمة على مراكز التكلفة إلى نماذج تركز على تدفقات القيمة عبر سلسلة الأنشطة، مما يقلل من إنتاج معلومات غير ذات قيمة ويقلل التكرار والتعقيد في التقارير، ويركز الاهتمام على معلومات جوهريّة مرتبطة بتحقيق القيمة، بما يحسن من وضوح التقارير وملاءمتها للقرارات في بيئة أعمال تتصف بسرعة التغيير (Maskell & Baggaley, 2006)، كما أن تبني منطوق تدفقات القيمة في القياس المحاسبي يساهم في تحسين فهم الأداء التشغيلي وربط النتائج المالية بالأنشطة الفعلية داخل المنظمة (السعدي، 2021).

كما المحاسبة الرشيقة تؤدي دوراً محورياً في تقليل هدر المعلومات من خلال إعادة تصميم نظم القياس والتقارير على أساس القيمة واعتمادها على مجموعة محدودة من المؤشرات ذات الصلة المباشرة بالأداء التشغيلي، مما يقلل من البيانات والتشويش المعلوماتي ويسهل وصول المعلومات الملائمة في الوقت المناسب، وتساهم أدوات المحاسبة الرشيقة مثل القياس على مستوى تدفقات القيمة وتقارير بطاقة الأداء الرشيق، في تجميع المعلومات ضمن نماذج مبسطة تقلل التكرار وتعزز الفهم عبر المستويات الإدارية المختلفة (Maskell et al., 2011). وتؤكد إحدى الدراسات إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل شرطاً أساسياً لتعزيز الشفافية وتحسين فعالية الرقابة الإدارية داخل المنظمات (الحمداني، 2022).

كما تساهم المحاسبة الرشيقة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تحسين خصائصها الأساسية (الملاءمة، الوضوح، التوقيت، الاتساق) عبر ربط المعلومات بتدفقات القيمة الفعلية ودمج الأبعاد المالية وغير المالية، مما يقلل الفجوة بين البيانات المحاسبية والأداء التشغيلي ويعزز ثقة المستخدمين الداخليين في التقارير (Mpofu, 2022). كما أن تقليل هدر المعلومات يساعد في توجيه الجهد التحليلي نحو معلومات أكثر موثوقية وقابلية للاستخدام، وهو ما يعزز الرقابة ويحسن الأداء عبر الزمن (Al Sharairi et al., 2024).

أن الدور المزدوج للمحاسبة الرشيقة والمتمثل في تقليل هدر المعلومات المحاسبية وتعزيز جودة التقارير المحاسبية ينعكس بصورة مباشرة على تحسين شفافية الأداء، إذ يساهم وضوح التقارير المرتكزة على القيمة في تعزيز الإفصاح الداخلي، وتوضيح العلاقات بين الموارد والأنشطة والنتائج، وربط الأداء المالي بالأداء التشغيلي بشكل متكامل، بما يعزز المساءلة الإدارية والقدرة على الرقابة والتحسين المستمر باستخدام معلومات دقيقة ومفهومة (الجيوري، 2023).

وتأسيساً على ما تم عرضه، يتضح أن المحاسبة الرشيقة لا تؤثر في شفافية الأداء بصورة مباشرة فحسب، بل تؤثر بصورة غير مباشرة أيضاً، من خلال بعدين تفسيريين هما تقليل هدر المعلومات المحاسبية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية. ويوفر هذا التصور الأساس النظري والمنهجي لتفسير العلاقات المفترضة في نموذج الدراسة، كما يدعم اشتقاق فرضيات التوسيط واختبارها إحصائياً عند تحليل أثر المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء.

3: شفافية الأداء في ضوء الأطر النظرية.

3-1: المفهوم والإطار النظري.

أن مفهوم شفافية الأداء يعدّ من المفاهيم الأساسية في الفكر المحاسبي، نظراً للدور الذي يلعبه في تحسين جودة القرارات وتعزيز الثقة ودعم فعالية تقييم الأداء داخل المؤسسات. ويشير مفهوم شفافية الأداء إلى قدرة النظام المحاسبي على توفير معلومات دقيقة وواضحة وموثوقة حول الأنشطة، بما يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من فهم طبيعة الأداء وكيفية استخدام الموارد وتحقيق الأهداف دون تشويه (Bushman & Smith, 2001). ولا يقتصر هذا المفهوم على مجرد الإفصاح عن البيانات بل يمتد ليشمل جودة المعلومات المحاسبية وطريقة عرضها وتوقيتها، ومدى قابليتها للفهم والاستخدام في اتخاذ القرار.

ونجد أن التعريفات المبكرة لشفافية الأداء قد ارتبطت بشكل مباشر بقدرة النظم المحاسبية على تقليص فجوة المعلومات والحد من عدم تماثلها، من خلال تقديم معلومات تعكس الواقع المالي والتشغيلي للمنظمة بصورة متوازنة (Heald, 2006). ونلاحظ أن التركيز كان منصب على الإفصاح والوضوح كمدخلين رئيسيين لتحقيق الشفافية، مع التأكيد على أن ضعفها غالباً ما ينشأ نتيجة تعقيد التقارير أو تراكم معلومات غير ذات قيمة، الأمر الذي يحد من قدرة متخذي القرار على تقييم الأداء بصورة موضوعية (العبيدي، 2020). ومع التطور الحادث في الفكر المحاسبي، اتجهت الأدبيات الحديثة إلى توسيع مفهوم شفافية الأداء لياخذ طابعاً متعدد الأبعاد، بحيث لم يعد مرتبطاً بالإفصاح الكمي فقط بل أصبح نتيجة لتفاعل مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتشمل هذه الخصائص الوضوح- التوقيت المناسب- الموثوقية- القابلية للفهم، وهي خصائص تتأثر بدرجة كبيرة بكفاءة نظم المعلومات المحاسبية وطبيعة الممارسات المحاسبية المعتمدة (Rawlins, 2008; Salmanzadeh, Kordestani, & Kazemi, 2024).

كما تؤكد الأدبيات المحاسبية أن شفافية الأداء تتحقق عندما تكون المعلومات المحاسبية موجهة لدعم الفهم الحقيقي للأداء وليس مجرد الإبلاغ عنه، إذ أن ضعف الشفافية في التقارير المحاسبية غالباً ما يكون ناتجاً عن تضخم المعلومات، وضعف الربط بين البيانات المحاسبية والأداء التشغيلي أو التركيز على الكم المعلوماتي على حساب جودة المحتوى ودلالته التفسيرية (العبيدي، 2020). وعلى العكس من ذلك، نجد أن النظم المحاسبية التي تركز على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتقليل هدرها تسهم بصورة مباشرة في تعزيز شفافية الأداء، من خلال تبسيط التقارير، وتركيزها على المعلومات الجوهرية المرتبطة بتدفقات القيمة والنتائج الفعلية للأداء (Mpfu, 2022). وتتحول الشفافية من مجرد خاصية شكلية مرتبطة بالإفصاح التقليدي إلى قيمة وظيفية جوهرية، إذ تصبح انعكاس مباشر لكفاءة النظام المحاسبي وفاعليته في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة، من خلال تعزيز قدرة النظام المحاسبي على دعم عمليات التفسير والتحليل، وتمكين متخذي القرار من بناء أحكام رشيدة معتمدة على معلومات ذات جودة عالية.

ومما سبق، وانطلاقاً من هذا الإطار النظري يمكن فهم شفافية الأداء بوصفها كنتاج لكفاءة النظم المحاسبية وقدرتها على توفير معلومات تتسم بالوضوح والدقة وقابلية الاستخدام في تقييم الأداء ودعم اتخاذ القرار. أو يمكن فهمها على أساس أن الشفافية تمثل مخرجات وظيفية متقدمة تعكس مدى قدرة النظام المحاسبي على تحقيق أهدافه في تعزيز الثقة وتسهيل الرقابة وتوجيه السياسات المالية والإدارية نحو الاستخدام الأمثل للموارد. وفي هذا الاتجاه فالمحاسبة الرشيدة تسهم في إعادة توجيه نظم القياس والتقارير نحو التركيز على القيمة، بما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من الهدر المعلوماتي. ويسهم هذا التحول في تبسيط محتوى التقارير ويعزز وضوح العلاقة بين الأنشطة والنتائج، والذي يؤدي بدوره إلى فهم أدق للأداء ويعزز فعالية التقييم والمساءلة واتخاذ القرار داخل المؤسسات. وفي ذات السياق تشير الأدبيات المحاسبية العربية إلى أن ضعف الشفافية في العديد من المنظمات يعود إلى مشكلات بنيوية في نظم المعلومات المحاسبية، مثل تضخم التقارير، وضعف جودة المعلومات، وغياب الربط بين البيانات المحاسبية والأداء الفعلي، مما يؤدي إلى فجوة بين الإفصاح الشكلي والشفافية الفعلية، كما تؤكد أن تحسين الشفافية يتطلب تطوير النظم المحاسبية بما يضمن تقليل هدر المعلومات وتعزيز جودة المعلومات المقدمة (العبيدي، 2020؛ الحمداني، 2022).

3-2: أدوات تعزيز شفافية الأداء.

تعدّ أدوات تعزيز شفافية الأداء من الركائز الأساسية لدعم الرقابة الإدارية والمساءلة المؤسسية، إذ تمكن المؤسسات من تقديم معلومات تتسم بالوضوح وقابلية الاستخدام في اتخاذ القرار. وتؤكد الدراسات أن الشفافية لا تتحقق بمجرد الإفصاح عن البيانات، بل عبر أدوات متكاملة تعزز جودة المعلومات وتقلل هدرها، وهو ما ينعكس مباشرة على مستوى شفافية الأداء (العبيدي، 2020). ومن أبرز هذه الأدوات ما يلي:

1. نظم المعلومات المحاسبية المهيكلة: توحيد البيانات المالية وغير المالية في تقارير واضحة، وتقليل التكرار بما يعزز جودة المعلومات المحاسبية (Mpfu, 2022).
2. التقارير المدمجة والبطاقات المتوازنة للأداء: ربط الأداء المالي بالتشغيلي والاجتماعي والبيئي لتقديم صورة شاملة وموثوقة (Fullerton et al., 2013) (العبيدي، 2020).
3. آليات الإفصاح الدوري والمباشر: توفير المعلومات في الوقت المناسب، بما يتيح للإدارة وأصحاب المصلحة متابعة الأداء بشكل مستمر واتخاذ القرارات في الوقت المناسب، بما يسهم في تحسين سرعة تدفق البيانات داخل المنظمة، مما يرفع من مستوى الثقة بالمخرجات (Salmanzadeh et al., 2024).

4. المراجعة والرقابة الداخلية: التحقق من دقة البيانات واتساقها مع السياسات، والحد من الأخطاء والتلاعب، بما يعزز الموثوقية وجودة المعلومات المحاسبية، وهما عنصران أساسيان لتحقيق شفافية الأداء الفعلية (Namburi & Phongkraphan, 2025).

5. مؤشرات الأداء المبنية على القيمة: التركيز على القيمة المضافة في قياس الأداء بدلاً من التكاليف فقط، ما يقلل البيانات غير المفيدة ويعزز جودة المعلومات المحاسبية وتقليل هدرها، وبالتالي تعزيز شفافية الأداء (Fullerton et al., 2014).

وبناءً على ما سبق يتضح أن أدوات تعزيز شفافية الأداء تسهم في تقليل هدر المعلومات المحاسبية وتحسين جودتها، مما يرفع مستوى الشفافية ويقلل الفجوة بين البيانات والأداء التشغيلي، ويهيئ بيئة مناسبة لتقييم أثر المحاسبة الرشيقة على الأداء المؤسسي.

3-3: القيود التي تحد من شفافية الأداء في الأنظمة التقليدية.

تواجه المؤسسات التي تعتمد الأنظمة المحاسبية التقليدية مجموعة من القيود التي تقلل من قدرتها على تحقيق شفافية الأداء، إذ غالباً ما تؤدي هذه القيود إلى تراكم المعلومات غير ذات القيمة، وتعقيد التقارير وضعف الربط بين المعلومات المالية والنتائج التشغيلية، مما يعكس سلباً على فهم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة (Maskell et al., 2011; Fullerton et al., 2014). (العبيدي، 2020). ومن أبرز هذه القيود:

1. تعدد المؤشرات والتركيز على الكم: الاعتماد على مؤشرات مالية كثيرة تركز على التكاليف التقليدية دون ربطها بتدفقات القيمة، ويؤدي هذا التركيز على الكم إلى إنتاج معلومات تفصيلية مفرطة وغير ضرورية، مما يزيد من هدر المعلومات ويضعف جودة التقارير المحاسبية، وبالتالي يحد من شفافية الأداء (الحمداني، 2022).
2. ضعف الربط بين البيانات المالية والتشغيلية: في الأنظمة التقليدية غالباً ما تكون المعلومات المالية منفصلة عن الأداء التشغيلي والعمليات اليومية، مما يصعب على الإدارة تفسير النتائج وربط الموارد بالأنشطة، ويؤدي هذا الانفصال إلى تقليل ملاءمة المعلومات المحاسبية ويضعف قدرتها على دعم اتخاذ القرار بشكل موضوعي (Tran & Thanh Thuy, 2025).
3. تأخر تقديم المعلومات: تعتمد الأنظمة التقليدية على تقارير دورية غالباً ما تصدر بعد فترات زمنية طويلة، وهو ما يقلل من قيمة المعلومات في دعم الرقابة واتخاذ القرار في الوقت المناسب، ويؤدي هذا التأخير إلى ضعف التوقيت كأحد أبعاد الشفافية، ويحد من قدرة الإدارة على التدخل أو التصحيح المبكر للأداء (Heald, 2006).
4. تعقد التقارير وصعوبة تفسيرها: تتسم التقارير التقليدية بالعديد من التفاصيل المعقدة، والتي قد تتضمن بيانات غير مهمة أو متكررة مما يزيد من صعوبة فهمها واستخدامها بشكل فعال، ويؤدي ذلك إلى انخفاض وضوح المعلومات وتقليل موثوقيتها، وهو عامل رئيسي يعيق شفافية الأداء (Salmanzadeh et al., 2024).
5. ضعف التكامل مع نظم الحوكمة والرقابة الداخلية: غالباً ما يكون تكامل الأنظمة التقليدية مع آليات الحوكمة أو الرقابة الداخلية ضعيف وغير فعال، مما يضعف قدرة المنظمة على التحقق من دقة المعلومات وضمان تماشيها مع السياسات والإجراءات المعتمدة، وبالتالي يقلل من موثوقية المعلومات المقدمة ويحد من شفافية الأداء (Tran & Thanh Thuy, 2025).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن القيود التي تفرضها الأنظمة التقليدية تؤدي إلى زيادة هدر المعلومات المحاسبية وتقليل جودة البيانات المحاسبية ما يضعف الشفافية، ويبرز الحاجة إلى نظم حديثة مثل المحاسبة الرشيقة، التي تركز على تقليل الهدر وتحسين جودة المعلومات، بما يعزز قدرة المؤسسات على تحقيق شفافية فعلية ودعم عملية اتخاذ القرار.

3-4: شفافية الأداء في ضوء نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات.

3-4-1: شفافية الأداء في ضوء نظرية خلق القيمة.

تستند نظرية خلق القيمة (Value Creation Theory) إلى افتراض محوري مفاده أن الهدف الأساسي للمنظمات لا يقتصر على تحقيق أرباح محاسبية قصيرة الأجل، بل يتمثل في تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة لأصحاب المصلحة على المدى المتوسط والطويل، من خلال الاستخدام الكفء للموارد وتحسين جودة القرارات وتعزيز القدرة التنافسية (Crane et al., 2014; Bowman & Ambrosini, 2000). وفي هذا الإطار فإن شفافية الأداء تعدّ إحدى الآليات الجوهرية التي تمكن المنظمات من تحويل الأداء التشغيلي والمالي إلى قيمة قابلة للإدراك والتقييم من قبل الإدارة وأصحاب المصلحة، إذ تسهم في تقليص فجوة المعلومات وتعزيز الثقة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

وتشير الأدبيات إلى أن الشفافية تمثل أحد العناصر الهامة في عملية خلق القيمة، باعتبارها آلية تمكن من ربط النتائج التشغيلية بالنتائج المالية، وتوضيح العلاقة بين الأنشطة المولدة للقيمة والمخرجات النهائية للأداء. فكلما زادت درجة وضوح المعلومات المتعلقة بالأداء ازدادت قدرة الإدارة على تقييم مصادر القيمة الحقيقية داخل المنظمة، وتمييز الأنشطة المضافة للقيمة عن الأنشطة غير المولدة لها، وهو ما يعكس مباشرة على كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية (Eccles et al., 2014).

فوفق نظرية خلق القيمة ينظر إلى الشفافية بوصفها أداة استراتيجية لتعزيز تعظيم القيمة، إذ تسهم في تحسين جودة الحوكمة وتقليل تكاليف الوكالة وتعزيز انضباط الإدارة في استخدام الموارد، وهو ما يؤدي إلى رفع القيمة الاقتصادية للمنظمة على المدى الطويل (Healy & Palepu, 2001). كما أن الإفصاح الواضح والمعلومات المرتبطة بالأداء الفعلي تمثل أحد محددات

القيمة السوقية للمؤسسات، حيث ترتبط مستويات الشفافية المرتفعة بانخفاض مخاطر المعلومات وتحسين تقييم المستثمرين للأداء المستقبلي (Barth et al., 2017; Beyer et al., 2010). ويبرز الربط بين شفافية الأداء والقيمة المضافة بوصفه محوراً أساسياً في منطق خلق القيمة، إذ لا تتحقق القيمة فقط من خلال تحسين النتائج المالية، بل من خلال القدرة على تفسير هذه النتائج وربطها بالأنشطة والموارد المستخدمة في تحقيقها، كما أن غياب هذا الربط يؤدي إلى ما يعرف بـ(القيمة المحاسبية الوهمية)، حيث تظهر النتائج المالية دون أن تعكس كفاءة العمليات أو استدامة الأداء (Namburi & Phongkraphan, 2025).

وفي ضوء ذلك، نجد أن شفافية الأداء تعدّ شرطاً أساسياً لتحويل الأداء إلى قيمة قابلة للإدارة والتعظيم، إذ تتيح للإدارة تتبع مصادر القيمة داخل سلسلة الأنشطة وربط المؤشرات المالية بالمؤشرات التشغيلية، وتقييم أثر القرارات الاستراتيجية على القيمة المضافة. كما أن وضوح العلاقة بين الأداء والقيمة يعزز المساءلة الإدارية، ويدعم توجيه الموارد نحو الأنشطة الأعلى إسهاماً في خلق القيمة (Crane et al. 2014).

وعليه، يمكن القول إن شفافية الأداء في ضوء نظرية خلق القيمة لا تمثل مجرد خاصية شكلية للإفصاح، بل تمثل آلية استراتيجية لربط الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة، وتعظيم العائد من الموارد وتعزيز القدرة التنافسية المستدامة. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في إطار هذه الدراسة، حيث يفترض أن تحسين جودة المعلومات وتقليل الهدر المعلوماتي يساهمان في تعزيز شفافية الأداء، بما يدعم منطق خلق القيمة ويزيد من كفاءة القرارات التنظيمية.

3-4-2: شفافية الأداء في ضوء نظرية المعلومات.

تبنى نظرية المعلومات (Information Theory) في المجال المحاسبي على افتراض أساسي مفاده أن القرارات الاقتصادية تتأثر بدرجة كبيرة بكمية وجودة المعلومات المتاحة لمتخذي القرار، وأن عدم تماثل المعلومات يمثل أحد أهم مصادر عدم التأكد والمخاطر داخل المنظمات (Arrow, 1974; Akerlof, 1970). وفي هذا الإطار، تعدّ شفافية الأداء آلية محورية لتقليل فجوة المعلومات والحد من عدم تماثلها بين الإدارة وأصحاب المصلحة، من خلال توفير معلومات دقيقة وواضحة ومرتبطة بالأداء الفعلي.

أن ضعف الشفافية يؤدي إلى ارتفاع مستويات عدم التأكد، ويحد من قدرة المستخدمين على تفسير النتائج وتقييم المخاطر المستقبلية، وهو ما ينعكس سلباً على كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية (Lambert et al., 2012). وعلى العكس من ذلك، فإن توفير معلومات عالية الجودة وفي التوقيت المناسب يساهم في تقليل درجة عدم التأكد وتحسين دقة التوقعات (Barth et al., 2017). وفي ضوء نظرية المعلومات، تفسر شفافية الأداء بوصفها نتيجة مباشرة لجودة نظام المعلومات المحاسبي وقدرته على تقليل الضوضاء المعلوماتية والتشويش الناتج عن الإفراط في البيانات أو ضعف تنظيمها، فكلما تحسنت خصائص المعلومات من حيث الملاءمة، والموثوقية، والوضوح، والتوقيت، ازدادت قدرتها على تقليص عدم تماثل المعلومات وتعزيز شفافية الأداء (Salmanzadeh et al., 2024).

كما أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل المحدد الأساسي لمستوى الشفافية، حيث إن المعلومات منخفضة الجودة حتى وإن كانت متاحة بكثرة لا تساهم في تقليل عدم التأكد، بل قد تؤدي إلى زيادته نتيجة تضخم البيانات وصعوبة تفسيرها (Bushman et al., 2004). ويبرز دور جودة المعلومات في تعزيز شفافية الأداء من خلال عدة آليات أساسية من أهمها: تحسين قدرة المستخدمين على تفسير النتائج وربطها بالأنشطة الفعلية، تقليل الغموض المرتبط بالأداء المستقبلي وتعزيز الثقة في التقارير المحاسبية بوصفها أداة موثوقة لتقييم الأداء واتخاذ القرار (Barth et al., 2017). وفي هذا الإطار تبرز العلاقة التكاملية بين جودة المعلومات وشفافية الأداء بوصفها علاقة سببية مباشرة، حيث تعدّ الأولى شرطاً لازماً لتحقيق الثانية. فغياب المعلومات ذات الجودة العالية يؤدي إلى انخفاض مستوى الشفافية حتى مع وجود إفصاح شكلي واسع، بينما يؤدي تحسين خصائص المعلومات إلى رفع مستوى الشفافية وتقليل عدم التأكد (Salmanzadeh et al., 2024).

وعليه، يمكن القول إن شفافية الأداء في ضوء نظرية المعلومات تمثل نتيجة مباشرة لكفاءة نظام المعلومات المحاسبي وقدرته على تقليص عدم تماثل المعلومات وتقليل عدم التأكد، من خلال تقديم معلومات دقيقة وواضحة ومرتبطة بالأداء الفعلي. ويكتسب هذا البعد أهمية محورية في هذه الدراسة، حيث يفترض أن جودة المعلومات وتقليل الهدر المعلوماتي يمثلان الآلية التفسيرية الأساسية التي تنتقل من خلالها آثار المحاسبة الرشيقة إلى تعزيز شفافية الأداء.

4: الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي- المتغيران الوسيطان.

4-1: جودة المعلومات المحاسبية.

4-1-1: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

أن جودة المعلومات المحاسبية تعدّ من المفاهيم المهمة في الفكر المحاسبي المعاصر، لما لها من دور في تعزيز كفاءة النظام المحاسبي ودعم شفافية الأداء وفعالية اتخاذ القرار، إذ إن المعلومات ذات الجودة العالية تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة وموثوقة. وقد تناولت الأدبيات المحاسبية هذا المفهوم من زوايا متعددة، يمكن تلخيصها في ثلاثة تعريفات أساسية:

1. وفقاً لإطار المفاهيم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تعرف جودة المعلومات المحاسبية

بأنها الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المالية مفيدة لمستخدميها، حيث تركز على الملاءمة والتمثيل الصادق، إضافة إلى الخصائص المعززة مثل القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، والتوقيت المناسب (FASB,)

(2010)، ويؤكد هذا التعريف على أن قيمة المعلومات لا تكمن في حجمها أو كثافتها، بل في مدى اتساقها مع الخصائص النوعية المعتمدة وقدرتها على تمثيل الأداء الفعلي.

2. وفق منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، يشير مفهوم جودة المعلومات إلى أن جودة المعلومات تتحقق عندما تكون البيانات المالية قادرة على تمثيل الواقع الاقتصادي بشكل موثوق، وتساعد المستخدمين في تقييم الأداء والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، مع ضرورة أن تكون المعلومات قابلة للفهم والمقارنة بين الفترات والمنظمات المختلفة (IASB, 2018). ويبرز هذا التعريف البعد الوظيفي لجودة المعلومات بوصفها أداة لدعم القرارات وليس مجرد وسيلة للإفصاح.

3. وفق الدراسات الأكاديمية، تشير هذه الدراسات إلى أن جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على الخصائص الفنية، بل تشمل أيضاً مدى ارتباطها بالقيمة المضافة للمؤسسة، وأنها تمثل مستوى مواعمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين، وقدرتها على تقليص عدم تماثل المعلومات وتعزيز الثقة في التقارير، من خلال تقديم معلومات دقيقة وواضحة ومرتبطة بالأداء التشغيلي والمالي للمنظمة (Azar et al., 2019; Dechow et al., 2010; Mpfu, 2022) ويؤكد هذا المنظور على الدور الديناميكي لجودة المعلومات المحاسبية في دعم الشفافية وتحسين فاعلية النظم الإدارية.

مما سبق يتضح أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل الإطار الذي يبني عليه مفهوم الشفافية والمساءلة، فهي ليست مجرد بيانات رقمية، بل منظومة متكاملة من الخصائص التي تجعل المعلومات ذات معنى وقيمة عملية. ومن هنا، فإن فهم هذه الجودة يُعد مدخلاً أساسياً قبل الانتقال إلى مناقشة خصائص المعلومات المحاسبية التي تشكل الأساس النظري والعملية لضمان فعاليتها في بيئة الأعمال المعاصرة.

4-1-2: خصائص جودة المعلومات المحاسبية وفق (IASB) (FASB).

يؤكد كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في (Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, 2010) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في (Conceptual Framework for Financial Reporting, 2018) على أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتمتع بعدة خصائص أساسية لضمان فعاليتها وموثوقيتها. من أبرز هذه الخصائص:

1. الملاءمة: يجب أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدميها، من خلال تقديم صورة دقيقة وملائمة للأداء المالي والتشغيلي، بحيث تساعد على تقييم الماضي والتنبؤ بالمستقبل.
2. الموثوقية: أن تعكس المعلومات الواقع بشكل صحيح دون تحيز أو تلاعب، وتشمل عناصر الدقة والصدق والاتساق، مما يعزز ثقة المستخدمين بها.
3. الوضوح والقابلية للفهم: يجب أن تكون المعلومات سهلة الفهم بالنسبة للمستخدمين من ذوي المعرفة الاقتصادية، بحيث يمكن تفسيرها واستخدامها بفعالية في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.
4. التوقيت: أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب لدعم الرقابة واتخاذ القرار، إذ أن التأخير يفقدها قيمتها ويضعف دورها في التدخل المبكر أو التصحيح.
5. القابلية للمقارنة: تمكن المستخدمين من مقارنة المعلومات بين فترات زمنية مختلفة أو بين مؤسسات مشابهة، مما يعزز فهم الأداء النسبي والتوجهات.

إن هذه الخصائص مجتمعة تمثل الأساس الذي تقوم عليه جودة المعلومات المحاسبية، فهي ليست مجرد معايير نظرية، بل أدوات عملية تضمن أن تكون البيانات المحاسبية ذات قيمة فعلية في دعم الشفافية والمساءلة، كما أن ضعف أي من هذه الخصائص يؤدي إلى إنتاج معلومات مشوشة أو غير موثوقة، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة مستخدميها في فهم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة (العبيدي، 2020؛ الحمداني، 2022).

4-1-3: دور المحاسبة الرشيدة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ودعم شفافية الأداء.

عند ربط خصائص جودة المعلومات المحاسبية بالممارسات المحاسبية الحديثة مثل المحاسبة الرشيدة يتضح أن هذه المنهجية تسعى إلى تعزيز كل خاصية من خصائص الجودة بشكل مباشر، من خلال إعادة تصميم نظم القياس والتقارير بما يتوافق مع مبادئ الإدارة الرشيدة التي تركز على القيمة وتقليل الأنشطة غير المولدة لها.

فمن حيث خاصية الملاءمة، تعمل المحاسبة الرشيدة على تقديم معلومات مرتبطة بتدفقات القيمة بدلاً من الاعتماد على مراكز التكلفة التقليدية، مما يجعل البيانات أكثر ارتباطاً بالأنشطة التي تحقق قيمة فعلية للمؤسسة (Alves et al., 2022). أما خاصية الموثوقية فتدعمها المحاسبة الرشيدة عبر تقليل التعقيد والاعتماد على بيانات واقعية مرتبطة بالعمليات التشغيلية، وهو ما يقلل من احتمالية إنتاج معلومات غير دقيقة أو غير متسقة. كما أن المحاسبة الرشيدة تساهم في رفع مستوى الوضوح من خلال تبسيط التقارير وجعلها أكثر قابلية للفهم، بما يسهل على الإدارة وأصحاب المصلحة تفسير النتائج واتخاذ القرارات المناسبة (Kennedy & Widener, 2008). وفيما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب، فإن المحاسبة الرشيدة توفر معلومات آنية تساعد الإدارة على التدخل السريع ومعالجة الانحرافات في الوقت المناسب، وهو ما يعزز من قيمة المعلومات كأداة للرقابة الفورية. كما أنها تدعم خاصية المقارنة عبر توحيد أساليب القياس وربطها بالأداء الفعلي، مما يتيح إمكانية تقييم النتائج عبر فترات زمنية مختلفة أو بين وحدات تشغيلية متعددة (Alves et al., 2022).

وعند ربط هذه الخصائص بشفافية الأداء، يتضح أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل الأساس لتحقيق الشفافية التنظيمية، إذ تضمن أن تكون البيانات المقدمة دقيقة وواضحة وموثوقة، مما يقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة (Salmanzadeh et al., 2024) فالمعلومات ذات الجودة العالية تعزز الثقة وتدعم المساءلة، وتتيح تقييم الأداء بشكل موضوعي، كما أن وجود معلومات ملائمة وموثوقة وفي الوقت المناسب يمكّن المؤسسات من عرض نتائجها بصورة شفافة، ويهيئ بيئة داعمة لاتخاذ القرار الرشيد. ومن هنا، فإن العلاقة بين جودة المعلومات وشفافية الأداء علاقة تكاملية، حيث تُعد الأولى شرطاً لازماً لتحقيق الثانية، بينما تعمل المحاسبة الرشيقة على تعزيز هذا التكامل من خلال تقليل الهدر المعلوماتي وتحسين القيمة المضافة للمخرجات المحاسبية (Agarwal, Li, & Onal, 2025).

وبذلك يمكن القول إن المحاسبة الرشيقة لا تقتصر على كونها أداة لتقليل الهدر المعلوماتي، بل تمثل إطاراً حديثاً يسعى إلى رفع جودة المعلومات المحاسبية بشكل شامل، بما يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق الشفافية، دعم المساءلة، وتوفير بيئة معلوماتية متكاملة تدعم استدامة الأداء التنظيمي في ظل التحديات المعاصرة.

4-2: هدر المعلومات المحاسبية.

4-2-1: مفهوم الهدر المعلوماتي ومصادره في الأنظمة التقليدية.

أن مفهوم الهدر المعلوماتي (Information Waste) يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية والإدارية التقليدية، إذ يشير إلى إنتاج أو استخدام معلومات لا تضيف قيمة حقيقية لاتخاذ القرار أو تسبب تعقيد غير ضروري في العمليات التحليلية، مما يؤدي إلى زيادة الجهد المبذول دون تحقيق فائدة مقابلة. هذا النوع من الهدر يضعف وضوح وموثوقية البيانات ويحد من قدرة المؤسسات على تحقيق شفافية الأداء (Petrosyan, & Mkrtchyan, 2025). أن الهدر المعلوماتي لا يرتبط بغياب المعلومات بقدر ما يرتبط بتوفرها غير المنظم أو غير المرتبط بالقيمة حيث تتحول المعلومات من أداة داعمة للقرار إلى عبء إداري. وتتجلى مظاهر الهدر المعلوماتي في عدة صور منها الإفراط في جمع بيانات غير جوهرية، وتكرار المعلومات نفسها في تقارير متعددة وتأخير تقديم المعلومات نتيجة الاعتماد على تقارير دورية طويلة الأمد، فضلاً عن صعوبة تفسير البيانات بسبب التعقيد المفرط في المؤشرات. هذه الأنماط تؤدي إلى أرباك المستخدمين وزيادة تعقيد عملية اتخاذ القرار (Tran Thanh Thuy, 2025). أما مصادر الهدر المعلوماتي في الأنظمة المحاسبية التقليدية، فتتمثل في مجموعة من العوامل، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. تراكم البيانات غير المرتبطة بالأداء: تعتمد الأنظمة المحاسبية التقليدية بدرجة كبيرة على مراكز التكلفة والتقارير المالية التفصيلية، دون ربط مباشر بين البيانات المحاسبية والأنشطة التي تحقق القيمة الفعلية. ويؤدي هذا التوجه إلى إنتاج معلومات لا تساهم في تفسير الأداء أو تحسينه، مما يفاقم من مستوى الهدر المعلوماتي (Maskell & Baggaley, 2006).
2. تعدد المؤشرات والإفراط في إعداد التقارير التفصيلية: يؤدي التركيز على الكم بدلاً من جودة المعلومات إلى تشتيت انتباه المستخدمين، وزيادة التعقيد المعلوماتي وإضعاف وضوح النتائج المقدمة في التقارير وهو ما يقلل من قابلية المعلومات للاستخدام في اتخاذ القرار (Tran Thanh Thuy, 2025).
3. تأخر تدفق المعلومات: تعتمد الأنظمة التقليدية غالباً على تقارير دورية تصدر بعد فترات زمنية طويلة مما يقلل من ملائمة المعلومات وقيمتها في دعم الرقابة الفعالة واتخاذ القرار في الوقت المناسب، ويضعف أحد أبعاد الشفافية وهو التوقيت بوصفه أحد المرتكزات الأساسية لشفافية الأداء (Heald, 2006).
4. ضعف التكامل بين المعلومات المالية والتشغيلية: حيث يؤدي انفصال البيانات المالية عن الأداء التشغيلي إلى صعوبة الربط بين الموارد والأنشطة والنتائج، مما يقلل من ملائمة المعلومات المحاسبية ويزيد من مستوى الهدر المعلوماتي (Hartmann & Weißenberger, 2024).
5. نقص أدوات الرقابة والتحقق من دقة المعلومات: يسهم غياب الآليات الرقابية الفعالة للتحقق من دقة المعلومات واتساقها مع السياسات والإجراءات المعتمدة في إنتاج بيانات غير موثوقة، الأمر الذي يرفع من مستوى الهدر المعلوماتي داخل المؤسسات (Namburi & Phongkrapan, 2025).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الهدر المعلوماتي يمثل متغيراً وسيطاً يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي على شفافية الأداء المؤسسي. ومن هنا تبرز أهمية تبني نظم محاسبية حديثة مثل المحاسبة الرشيقة التي تهدف إلى تقليل الهدر المعلوماتي عبر تبسيط التقارير وربط المعلومات بالقيمة الفعلية للأنشطة، وتقديم بيانات دقيقة ومرتبطة بالعمليات التشغيلية، بما يعزز القدرة على اتخاذ القرار ويحقق الشفافية التنظيمية. وهذا ما تؤكد الدراسات الحديثة، حيث تشير هذه الدراسات إلى أن المحاسبة الرشيقة تمثل البديل المناسب للأنظمة التقليدية، إذ تسعى إلى تحسين جودة المعلومات وتقديم تقارير واضحة ومرتبطة بالقيمة، بما يدعم المؤسسات في مواجهة تحديات التعقيد المعلوماتي ويعزز من قدرتها على تحقيق النجاح المستدام (AlShanti et al., 2025).

4-2-2: دور المحاسبة الرشيقة في الحد من الهدر المعلوماتي ودعم شفافية الأداء.

أن المحاسبة الرشيقة تسعى إلى معالجة مشكلة الهدر المعلوماتي التي تعاني منها الأنظمة المحاسبية التقليدية، وذلك من خلال إعادة تصميم نظم القياس والتقارير لتصبح أكثر كفاءة وملاءمة لاحتياجات الإدارة وأصحاب المصلحة. وتستند هذه المقاربة إلى مبادئ الإدارة الرشيقة التي تركز على القيمة وتعمل على تقليل الأنشطة غير المولدة لها، بما يوجه الجهد التحليلي نحو

المعلومات الجوهرية التي تدعم عملية اتخاذ القرار وتحسن من شفافية الأداء المؤسسي (العبيدي، 2020). وتتمثل أبرز الآليات التي تعتمد عليها المحاسبة الرشيقة في الحد من الهدر المعلوماتي في عدة ممارسات أساسية، من أبرزها ما يأتي:

1. القياس على مستوى تدفقات القيمة: تقوم المحاسبة الرشيقة بتجميع التكاليف والإيرادات وفق التدفقات التي تحقق قيمة فعلية بدلاً من الاعتماد على مراكز التكلفة التقليدية، وهو ما يقلل من تكرار البيانات، ويحد من إنتاج معلومات تفصيلية غير ضرورية (Fullerton et al., 2013).
2. تبسيط التقارير ودمج المؤشرات ذات الصلة: تعتمد التقارير الرشيقة على إعداد تقارير مركزة وواضحة تحتوي على مؤشرات أداء جوهرية، مما يقلل من التشويش المعلوماتي، ويعزز وضوح البيانات، ويزيد من قابليتها للفهم والاستخدام من قبل متخذي القرار (الحمداي، 2022).
3. ربط المعلومات المالية بالأداء التشغيلي: تسعى المحاسبة الرشيقة إلى دمج البيانات المالية وغير المالية لتفسير النتائج بدقة وتقليل الفجوة بين المعلومات المحاسبية والواقع العملي، وهو ما يعزز من ملائمة البيانات ويزيد من قيمتها التحليلية (Mpfu, 2022).
4. استخدام مؤشرات الأداء القائمة على القيمة: يركز القياس في إطار المحاسبة الرشيقة على قياس الأنشطة وفق القيمة المضافة التي تحققها، بدلاً من التركيز على حجم التكاليف، مما يقلل من إنتاج معلومات زائدة ويركز الجهد على العناصر الأكثر أهمية في دعم القرار (Fullerton et al., 2014).

وعند الربط بين الهدر المعلوماتي وشفافية الأداء، يتضح أن تقليل الهدر يمثل شرط أساسي لتحقيق الشفافية التنظيمية؛ إذ إن المعلومات الزائدة أو غير الدقيقة وموثوقة، هذا بدوره يقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، ويعزز قدرة المؤسسات على عرض نتائجها بصورة واضحة وموضوعية تدعم المساءلة وتُهيئ بيئة داعمة لاتخاذ القرار الرشيد. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل الأساس لتحقيق الشفافية، حيث إن المعلومات ذات الجودة العالية تعزز الثقة وتدعم المساءلة، وتتيح تقييم الأداء بشكل موضوعي (العبيدي، 2020). كما أن تطبيق منهجيات حديثة مثل المحاسبة الرشيقة يساهم في تقليل الهدر المعلوماتي وتحسين القيمة المضافة للمخرجات المحاسبية، بما يعزز من تكامل العلاقة بين جودة المعلومات وشفافية الأداء (Alves et al., 2022; Agrawal, Li, & Onal, 2025).

وبذلك، يمكن القول إن المحاسبة الرشيقة تساهم بشكل مباشر في تقليل الهدر المعلوماتي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، بما يعزز قدرة المؤسسات على تحقيق شفافية الأداء باعتبارها أحد المتغيرات الأساسية في الدراسات المعاصرة حول نظم المعلومات المحاسبية. فهي لا تقتصر على معالجة أوجه القصور في الأنظمة التقليدية، بل تقدم إطاراً متكاملًا يربط بين القيمة والشفافية، ويعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق التوازن بين الكفاءة المعلوماتية والدقة التحليلية، بما يدعم استدامة الأداء التنظيمي ويواكب متطلبات بيئة الأعمال الحديثة.

5: بناء النموذج المفاهيمي ومناقشة العلاقات النظرية.

1-5: الأساس النظري لبناء النموذج المفاهيمي.

ينطلق بناء النموذج المفاهيمي في هذه الدراسة من افتراض أن تفسير العلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء، يتطلب إطار نظري تكاملي قادر على استيعاب البعدين التشغيلي والمعلوماتي لعملية خلق القيمة داخل المنظمات. ولبناء هذا النموذج تم الاعتماد على نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات بوصفهما إطارين نظريين متكاملين يفسران العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة.

فمن منظور نظرية خلق القيمة، تعد المحاسبة الرشيقة أداة استراتيجية لإعادة توجيه نظم القياس والتقارير نحو دعم الأنشطة المؤددة للقيمة وتعظيم الاستفادة من الموارد، من خلال تبسيط العمليات واستبعاد الأنشطة غير المضافة للقيمة وربط الأداء التشغيلي بالأداء المالي (Crane et al. 2014; Eccles et al., 2014) ويفترض هذا الإطار أن تحسين نظم القياس والمعلومات يؤدي إلى تعزيز القدرة على تفسير الأداء وتوجيه القرارات نحو تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة.

في المقابل، فإن نظرية المعلومات توفر إطاراً تفسيريًا مكمل يركز على دور جودة المعلومات وتقليل عدم تماثلها في تحسين كفاءة القرارات وتقليل عدم التأكد (Healy & Palepu, 2001). وانطلاقاً من هذا المنظور فإن أثر المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء لا يتحقق فقط من خلال تحسين العمليات، بل ينتقل عبر آليات معلوماتية تتمثل في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية وتقليل الهدر المعلوماتي، بما يعزز وضوح الأداء وقابليته للتفسير والتقييم.

وبناءً على هذا التكامل النظري، تم اختيار متغيرات الدراسة على نحو يعكس منطقاً سببياً منسجماً مع الأدبيات المعاصرة. فقد تم اعتماد المحاسبة الرشيقة كمتغير مستقل بوصفها المدخل التنظيمي القادر على إعادة تصميم نظم القياس والتقارير بما يدعم تدفق القيمة وتقليل الهدر (Swatdikun, Lakkanawanit, Chen, & Choojan, 2024) في حين تم اختيار جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي كمتغيرين وسيطين يمثلان الآلية التي تنتقل من خلالها آثار الرقابة المحاسبية إلى نتائج الأداء، (Salmanzadeh et al., 2024). وأخيراً، تم اعتماد شفافية الأداء كمتغير تابع باعتبارها المخرجات النهائية التي تعكس قدرة النظام المحاسبي على تحويل الأداء إلى معلومات واضحة وقابلة للإدارة والتقييم في ضوء منطق خلق القيمة ونظرية المعلومات.

وعليه، فإن النموذج المفاهيمي المقترح يقوم على افتراض أن العلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء لا تقتصر على التأثير المباشر، بل تمر عبر مسارات غير مباشرة تمثلها جودة المعلومات وتقليل الهدر المعلوماتي، بما ينسجم مع منطق التكامل بين خلق القيمة وكفاءة النظام المعلوماتي في تفسير سلوك نظم القياس والتقارير داخل المنظمات.

2-5: العلاقات المباشرة في النموذج.

1-2-5: أثر المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء.

تفترض الأدبيات أن المحاسبة الرشيقة تمثل مدخل محاسبي معاصر يسهم في تعزيز شفافية الأداء، من خلال إعادة تصميم نظم القياس المحاسبي والتقارير بما يعكس الواقع التشغيلي بصورة أكثر دقة ووضوح. وعلى العكس من النظم التقليدية التي تركز على المقاييس الإجمالية والنتائج الختامية، تسعى المحاسبة الرشيقة إلى ربط المؤشرات المالية بالأنشطة التشغيلية المولدة للقيمة، وتقديم معلومات مبسطة وقابلة للفهم وفي الوقت المناسب (Fullerton et al., 2014). أن مثل هذا التحول في منطق القياس يؤدي إلى تحسين قابلية تفسير الأداء وتعزيز وضوح العلاقة بين الموارد المستخدمة والنتائج المتحققة، وهو ما يمثل أحد المحددات الأساسية لشفافية الأداء (Namburi & Phongkraphan, 2025). كما أن تبسيط التقارير والاعتماد على مقاييس قائمة على تدفق القيمة يسهم في تقليص الفجوة بين الأداء التشغيلي والأداء المالي، ويحد من التشويه المعلوماتي المرتبط بالمقاييس التقليدية التي تعكس منطق الإنتاج الضخم أكثر مما تدعم بيانات العمليات الرشيقة. وفي ضوء ذلك، فمن المفترض أن تبني ممارسات المحاسبة الرشيقة يؤدي بصورة مباشرة إلى رفع مستوى شفافية الأداء، وذلك من خلال تحسين وضوح المعلومات وتعزيز القابلية للتحقق وربط النتائج بالأنشطة الفعلية.

2-2-5: أثر المحاسبة الرشيقة على جودة المعلومات المحاسبية.

تقوم نظرية المعلومات على افتراض أساسي مفاده جودة المعلومات تمثل أحد المحددات لكفاءة نظم القياس المحاسبي وفعاليتها في دعم القرارات الاقتصادية وتقليص حالة عدم التأكد لدى متخذي القرار، إذ تزداد قيمة المعلومات كلما اتسمت بالملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب والقدرة على تمثيل الواقع الاقتصادي بصورة صادقة (Lambert et al., 2012). وانطلاقاً من هذا الافتراض تشير الأدبيات إلى أن المحاسبة الرشيقة تمثل مدخلاً معاصراً لتحسين البيئة المعلوماتية داخل المنظمة، من خلال إعادة تصميم نظم القياس والتقارير المحاسبية بما ينسجم مع فلسفة الفكر الرشيق، القائمة على تبسيط العمليات وتعزيز التدفق الفعال للمعلومات وتقليل الأنشطة غير المضافة للقيمة (Swatdikun, Lakkanawanit, Chen, & Choojan, 2024). كما تسهم ممارسات المحاسبة الرشيقة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال خفض التعقيد الإجرائي والحد من التوسع في التقارير التقليدية التي تعتمد على مؤشرات كلية أو بيانات تاريخية قد تكون محدودة الصلة بالواقع التشغيلي الفعلي. كما تساعد هذه الممارسات في تسريع دورة إعداد التقارير، وتحسين انسيابية تدفق البيانات بين الوحدات التشغيلية والإدارية، الأمر الذي يعزز من توافر المعلومات في الوقت المناسب ويرفع من قدرتها التفسيرية التنبؤية (Fullerton, Kennedy, & Widener, 2014).

ومن منظور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فإن المحاسبة الرشيقة تؤدي إلى تعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات وبالأخص الملاءمة والتمثيل الصادق، من خلال التركيز على البيانات المرتبطة مباشرة بالأنشطة المولدة للقيمة والابتعاد عن المعلومات غير الضرورية أو منخفضة الأهمية النسبية، كذلك تسهم في دعم الخصائص المعززة للمعلومات مثل القابلية للفهم والمقارنة والتحقق، نتيجة تبسيط نظم القياس وتطوير مؤشرات أداء أكثر وضوح (Romney & Steinbart, 2024). وفي ظل بيئة الأعمال المعاصرة التي تتسم بسرعة التغير وكبر حجم البيانات، أصبحت جودة المعلومات المحاسبية عاملاً استراتيجياً في دعم الميزة التنافسية وتحسين شفافية الأداء المؤسسي.

وتأسيساً على ذلك، يمكن افتراض وجود علاقة إيجابية بين مستوى تبني ممارسات المحاسبة الرشيقة ومستوى جودة المعلومات المحاسبية، بحيث تؤدي الرشاقة في نظم القياس والتقارير إلى إنتاج معلومات أكثر دقة ووضوح وملاءمة، بما يعزز كفاءة القرارات الإدارية ويرفع من مستوى شفافية الأداء داخل المنظمة.

3-2-5: أثر المحاسبة الرشيقة على الهدر المعلوماتي.

يعرف الهدر المعلوماتي على إنه إنتاج أو معالجة أو تخزين كم كبير من البيانات والمعلومات التي لا تضيف قيمة حقيقية لعملية اتخاذ القرار، أو التي تتسم بالتكرار والوضوح وضعف الصلة بالأنشطة الفعلية (Tran Thanh Thuy, 2025). وكما تؤكد الأدبيات أن النظم التقليدية تمثل بيئة خصبة لظهور هذا النوع من الهدر نتيجة تعقيد الإجراءات المحاسبية وتعدد التقارير غير المتكاملة، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم حجم البيانات وتشتت المستخدمين بين مصادر متعددة للمعلومات (Maskell et al., 2017). ونتيجة لذلك ظهرت المحاسبة الرشيقة كمدخل حديث يهدف إلى تقليل الهدر المعلوماتي من خلال تبسيط مسارات تدفق البيانات، وإلغاء التقارير غير الضرورية والتركيز على المعلومات المرتبطة مباشرة بتدفق القيمة والأداء التشغيلي. (Fullerton et al., 2014).

وتؤكد الأدبيات المحاسبية الحديثة وجود علاقة عكسية بين مستوى تبني ممارسات المحاسبة الرشيقة ومستوى الهدر المعلوماتي داخل النظام المحاسبي، إذ يتوقع أن يسهم تطبيق مبادئ المحاسبة الرشيقة في الحد من الأنشطة غير المضافة للقيمة وتقليص تدفق البيانات غير الضرورية وتكرارها، بما يؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية النظام المحاسبي في إنتاج المعلومات وتوصيلها لمستخدميها. وتستند العلاقة بين المحاسبة الرشيقة والهدر المعلوماتي إلى فلسفة الفكر الرشيق التي تركز بصورة جوهرية على إزالة الهدر بمختلف أنواعه، أي ليس على مستوى العمليات التشغيلية فقط وإنما أيضاً على مستوى تدفق المعلومات المحاسبية (Agarwal, Li, & Onal, 2025).

كما تعمل المحاسبة الرشيقة على إعادة تصميم نظم القياس والتقارير المحاسبية بطريقة تركز على المعلومات الجوهرية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار، بدلاً من الاعتماد على نظم تقليدية تتسم بالتعقيد وتراكم البيانات والتوسع في التقارير غير الضرورية. كما أن تبني ممارسات المحاسبة الرشيقة يساهم في تقليل حجم المعلومات منخفضة القيمة والحد من الازدواجية والتكرار في معالجة البيانات، وتقليل الوقت والتكلفة المرتبطين بتجميع المعلومات وتحليلها وإعدادها. وكذلك فنظم المحاسبة الرشيقة تعزز من انسيابية تدفق المعلومات داخل المنظمة، من خلال تبسيط إجراءات التقارير وتحسين التكامل بين الأنظمة التشغيلية والمحاسبية، والاعتماد على مؤشرات أداء أكثر وضوحاً وارتباطاً بالقيمة المضافة. وينعكس ذلك إيجابياً على جودة البيئة المعلوماتية من خلال تقليل التشويش المعلوماتي، وتوفير معلومات أكثر دقة وملاءمة وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض مستويات الهدر المعلوماتي وتحسين كفاءة النظام المعلوماتي المحاسبي بصورة عامة. (Romney & Steinbart, 2024؛ Agarwal, Li, & Onal, 2025)

واستناداً على ما سبق، يمكن النظر إلى الهدر المعلوماتي باعتباره أحد المظاهر التنظيمية الناتجة عن ضعف مواءمة النظام المحاسبي مع متطلبات الكفاءة التشغيلية واحتياجات متخذي القرار، في حين تمثل المحاسبة الرشيقة مدخل محاسبي قادر على معالجة هذا القصور من خلال تعزيز قيمة المعلومات المحاسبية وتقليل المعلومات التي لا تساهم في دعم الأداء أو تحسين القرارات الإدارية.

3-5: العلاقات غير المباشرة (دور المتغيرات الوسيطة).

1-3-5: جودة المعلومات كمتغير وسيط.

تنطلق الأدبيات المحاسبية الحديثة من افتراض جوهري مفاده أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل الحلقة المحورية التي تنتقل من خلالها آثار نظم القياس والإفصاح إلى نتائج الأداء والشفافية المؤسسية، إذ ترتبط مستويات الشفافية بصورة مباشرة بمدى توافر معلومات تتسم بالدقة والملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب والوضوح وقابلية الفهم (Dechow et al., 2017; Barth et al., 2010). فكلما تحسنت جودة المعلومات المحاسبية، ازدادت قدرة أصحاب المصلحة على تقييم الأداء الفعلي للمنظمة وفهم طبيعة الأنشطة التشغيلية والمالية بصورة أكثر موضوعية وشفافية.

وفي ضوء هذا المنطق، تشير الأدبيات إلى أن تأثير المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء لا يتحقق من خلال العلاقة المباشرة فقط، وإنما ينتقل بدرجة كبيرة عبر جودة المعلومات المحاسبية بوصفها آلية تفسيرية (متغير وسيط) في هذه العلاقة. فالمحاسبة الرشيقة من خلال تبسيط نظم القياس والتقارير المحاسبية والتركيز على المعلومات المرتبطة بالقيمة المضافة، تساهم في إنتاج معلومات أكثر دقة وملاءمة للواقع التشغيلي، بما يقلل من التشويش المعلوماتي ويعزز القدرة التفسيرية للتقارير المحاسبية (Maskell, Baggaley, & Grasso, 2019). كما أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الناتج عن تطبيق ممارسات المحاسبة الرشيقة يؤدي إلى تعزيز قدرة المستخدمين الداخليين والخارجيين، على تفسير نتائج الأداء وربطها بالأنشطة الفعلية ومصادر خلق القيمة داخل المنظمة، الأمر الذي يساهم في تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات وخفض مستويات عدم التأكد المرتبطة بعملية اتخاذ القرار (Romney & Steinbart, 2024).

وعليه، يمكن النظر إلى جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها متغيراً وسيطاً يفسر الكيفية التي تؤثر بها المحاسبة الرشيقة في شفافية الأداء، حيث إن فعالية النظم الرشيقة لا تتجسد فقط في تحسين الكفاءة التشغيلية، وإنما تتجسد أيضاً في تعزيز جودة التقارير المحاسبية، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الشفافية المؤسسية (Salmanzadeh et al., 2024).

2-3-5: الهدر المعلوماتي كمتغير وسيط.

تشير الأدبيات المعاصرة في نظم المعلومات المحاسبية إلى أن الهدر المعلوماتي يعدّ من المعوقات الرئيسية التي تحد من فعالية الإفصاح والشفافية داخل المنظمات، إذ إن تضخم البيانات وتدفق المعلومات غير الضرورية وضعف تنظيمها يؤدي إلى أرباك مستخدمي المعلومات وإضعاف قدرتهم على تفسير نتائج الأداء بصورة دقيقة، فضلاً عن زيادة مستويات عدم التأكد وصعوبة التمييز بين المعلومات الجوهرية والمعلومات منخفضة القيمة، كما أن ضعف الشفافية لا يرتبط فقط بنقص المعلومات، وإنما قد ينتج أيضاً عن المغالاة أو الإفراط المعلوماتي وتراكم البيانات التي تتجاوز احتياجات متخذي القرار. (Alkaraan, 2024؛ Tran Thanh Thuy, 2025).

وانطلاقاً من فلسفة الفكر الرشيقي التي تركز على إزالة الأنشطة غير المضافة للقيمة، يمكن النظر إلى الهدر المعلوماتي باعتباره أحد أشكال الهدر التنظيمي الذي ينعكس سلباً على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية وجودة مخرجاته. فالمحاسبة الرشيقة لا تستهدف تحسين الكفاءة التشغيلية فحسب، وإنما تمتد أيضاً إلى تحسين تدفق المعلومات المحاسبية من خلال تبسيط نظم التقارير، وتقليل البيانات غير المرتبطة بالقيمة والحد من التكرار (Maskell, Baggaley, & Grasso, 2019). وتأسيساً على هذا المنطق، يفترض أن تقليل الهدر المعلوماتي يمثل آلية تفسيرية أساسية تنتقل من خلالها آثار المحاسبة الرشيقة إلى تعزيز شفافية الأداء. فكلما أسهمت ممارسات الرشيقة في الحد من البيانات غير الضرورية والتقارير المعقدة والمعلومات المكررة، ازدادت قدرة المستخدمين على الوصول إلى معلومات أكثر وضوحاً وتنظيم وقابلية للاستخدام، الأمر الذي يساهم في تقليل فجوة المعلومات وعدم تماثلها بين الأطراف المختلفة، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى شفافية الأداء وتحسين كفاءة القرارات (Romney & Steinbart, 2024). واعتماداً على ذلك يمكن اعتبار الهدر المعلوماتي متغيراً وسيطاً يفسر الكيفية التي تؤثر بها المحاسبة الرشيقة في شفافية الأداء، حيث إن فعالية النظم الرشيقة تتمثل في قدرتها على إنتاج معلومات أكثر كفاءة وتخفيض مستويات الهدر المعلوماتي.

3-3-5: الوساطة المزدوجة.

ينطلق منطق الوساطة المزدوجة في النموذج المفاهيمي المقترح من افتراض أساسي مفاده أن تأثير المحاسبة الرشيقة في شفافية الأداء لا ينتقل عبر مسار أحادي ومباشر، وإنما من خلال مسارين، يتمثل المسار الأول في جودة المعلومات المحاسبية، ويتمثل المسار الثاني في تقليل الهدر المعلوماتي، فبينما تمثل جودة المعلومات المحاسبية البعد الإيجابي الذي يعكس قدرة النظام المحاسبي على إنتاج معلومات تتسم بالملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب والوضوح، يمثل خفض الهدر المعلوماتي البعد السلبي المكمل الذي يركز على إزالة التشويش والازدواجية والتدفقات المعلوماتية غير المضافة للقيمة.

وتفترض هذه الدراسة أن المحاسبة الرشيقة لا تسهم فقط في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية، وإنما تعمل أيضاً على تقليص الفاقد في المعلومات الناتج عن تعقد الإجراءات التنظيمية وتضخم البيانات والتوسع في التقارير غير الضرورية، وبالتالي فإن أثر المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء يتحقق من خلال تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، والحد من العوامل التي تضعف قابلية هذه المعلومات للفهم والتفسير والاستخدام الفعال.

وهذا ما يمكن تأكيده من خلال التكامل بين نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات، فبينما تؤكد نظرية خلق القيمة أن النظم الرشيقة تسعى إلى تعظيم القيمة، من خلال إزالة الأنشطة التي لا تضيف قيمة وكذلك تحسين كفاءة العمليات، في حين أن نظرية المعلومات تركز على أهمية جودة المعلومات المحاسبية وكفاءتها في تقليص عدم التأكد ودعم القرارات. وكنيجة لهذا التكامل النظري، يمكننا القول إن شفافية الأداء لا تعتمد فقط على توافر المعلومات بل على جودة هذه المعلومات وانخفاض مستويات الهدر المرتبط بها. وبناءً على ذلك، فإن الجمع بين متغيري جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي كبعدين وسيطين سيوفر تفسير أكثر شمولاً وعمقاً للعلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء، مقارنة بالنماذج التي تركز على العلاقة المباشرة كمسار تفسيري وحيد، وكذلك فكلماً ساهمت ممارسات المحاسبة الرشيقة في إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة أعلى وفي الوقت نفسه تحقق تقليل الضوضاء والتكرار المعلوماتي، ازدادت قدرة أصحاب المصلحة على فهم الأداء وتفسيره بصورة أكثر دقة وموضوعية، الأمر الذي يعكس إيجابياً على مستويات الشفافية والمساءلة وكفاءة القرارات. وعليه فإن الوساطة المزدوجة تعطي للنموذج المفاهيمي المقترح قدرة تفسيرية أعلى، ويزيد من قيمته النظرية في أدبيات المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية، من خلال تقديم إطار مقترح متكامل يفسر آليات تأثير المحاسبة الرشيقة على شفافية الأداء عبر مسارات مترابطة تجمع بين تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتقليل الهدر المعلوماتي.

4-5: القيمة التفسيرية للنموذج المفاهيمي المقترح.

أن النموذج المفاهيمي المقترح في هذه الدراسة يتميز بقدرته التفسيرية المرتفعة، بوصفه إطار تكاملي يربط بين البعدين التشغيلي والمعلوماتي لعملية خلق القيمة داخل المنظمات، كما يقدم تفسير منهجي للكيفية التي تنتقل بها آثار المحاسبة الرشيقة إلى شفافية الأداء عبر مسارات مباشرة وغير مباشرة. ويستند هذا التميز إلى الجمع بين افتراضات نظرية خلق القيمة التي تركز على تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة من خلال تحسين العمليات وتوجيه الموارد نحو الأنشطة المولدة للقيمة (Eccles et al., 2014)، وافتراضات نظرية المعلومات التي تؤكد أن جودة المعلومات وتخفيض عدم تماثلها يمثلان المحدد الرئيسي لكفاءة القرارات وخفض عدم التأكد (Arrow, 1974; Healy & Palepu, 2001).

ويتمثل الإسهام الأساسي للنموذج في انتقاله من التركيز التقليدي على العلاقة المباشرة بين نظم القياس ونتائج الأداء، إلى تفسير هذه العلاقة من خلال آليتين معلوماتيتين متكاملتين هما جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي. ففي حين ركزت غالبية الدراسات السابقة على أثر نظم المحاسبة الإدارية على الأداء أو الشفافية بصورة مباشرة، يقدم هذا النموذج تصوراً أكثر عمقاً من خلال توضيح أن تحسين الشفافية لا يتحقق بمجرد تبني ممارسات محاسبية رشيقة، بل يتطلب بالضرورة تحسين خصائص المعلومات المحاسبية وتقليص الضوضاء والتكرار والتشويه المعلوماتي المصاحب للنظم التقليدية (Salmanzadeh et al., 2024).

وتظهر القيمة التفسيرية للنموذج في اعتماده على منطق الوساطة المزدوجة لشرح انتقال الأثر، حيث يفترض أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل المسار الإيجابي الذي يعكس تحسن خصائص المعلومات من حيث الدقة والملاءمة والتوقيت والوضوح، في حين يمثل تقليل الهدر المعلوماتي المسار المكمل الذي يحد من البيانات الزائدة والتكرار والضوضاء المعلوماتية، وبمنح هذا التصور المزدوج للنموذج المقترح تفسيراً أكثر شمولاً لطبيعة العلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء مقارنة بالنماذج أحادية الوسيط أو النماذج المباشرة، بما يعزز القدرة على فهم التعقيد في نظم القياس والتقارير الحديثة. كما يوفر النموذج إطاراً مرناً وقابل للتعميم، إذ لا يرتبط بسياق تنظيمي أو قطاعي محدد، بل يقوم على منطق نظري عام يمكن اختباره في بيئات تنظيمية مختلفة وفي قطاعات متعددة، وهو ما يمنحه قابلية عالية للتطبيق في دراسات مستقبلية مقارنة وتحليلية، ويعزز هذا ذلك من قيمة النموذج بوصفه إطار يمكن البناء عليه لتطوير نماذج تتضمن أبعاداً إضافية أخرى.

وعليه، يمكن القول إن القيمة التفسيرية للنموذج المفاهيمي المقترح لا تقتصر على تفسير العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، بل تمتد إلى تقديم رؤية تكاملية لكيفية توجيه نظم القياس المحاسبي والتقارير نحو دعم خلق القيمة وتعزيز شفافية الأداء في آن واحد. وبمنح هذا الإطار الدراسة إسهاماً نظرياً واضحاً في أدبيات المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية، ويفتح آفاقاً واسعة لبحوث مستقبلية تسعى إلى اختبار هذا النموذج وتطويره في قطاعات تنظيمية وبيئية مختلفة.

6: الخاتمة النظرية وأفاق البحث المستقبلي.

1-6: الاستنتاجات النظرية.

خلصت هذه الدراسة النظرية إلى جملة من الاستنتاجات المفاهيمية التي تسهم في تعميق الفهم العلمي للعلاقات القائمة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء، في ضوء الدور الوسيط لكل من جودة المعلومات المحاسبية والهدر المعلوماتي، وبالاستناد

إلى التكامل بين نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات. فقد أظهرت المناقشة النظرية أن المحاسبة الرشيقة لا تمثل مجرد مجموعة من الأدوات التقنية لتبسيط القياس أو تقليل التكاليف، بل تعد إطاراً استراتيجياً لإعادة توجيه نظم القياس والتقارير نحو دعم الأنشطة المولدة للقيمة وتعزيز وضوح الأداء وقابليته للتفسير.

ويتمثل الاستنتاج الأول في أن شفافية الأداء تمثل أحد مخرجات نظم القياس المحاسبي الحديثة، وأن تحقيقها يتطلب أكثر من مجرد توسيع نطاق الإفصاح أو زيادة حجم التقارير، بل يستلزم تحسين جودة المعلومات وتقليل الضوضاء والهدر المعلوماتي المرتبط بالنظم التقليدية. وأن الشفافية لا تبنى على وفرة البيانات بقدر ما تبنى على ملاءمتها ودقتها ووضوحها وتوقيت تقديمها، وهو ما ينسجم مع منطق نظرية المعلومات في خفض عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات.

ويتمثل الاستنتاج الثاني في أن العلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء ذات طبيعة معقدة ومتعددة المسارات، ولا يمكن تفسيرها بشكل كافي من خلال التأثير المباشر وحده. فقد بين النموذج المفاهيمي المقترح أن جودة المعلومات المحاسبية وتقليل الهدر المعلوماتي يمثلان آليتين تفسيرييتين متكاملتين تنتقل عبرهما آثار الرشاقة المحاسبية إلى نتائج الشفافية. ويعكس هذا الاستنتاج أهمية تبنى منطق الوساطة المزدوجة لفهم آليات التأثير داخل نظم القياس والتقارير المحاسبية الحديثة، بدل الاكتفاء بالنماذج الخطية المبسطة.

أما الاستنتاج الثالث فيرتبط بالقيمة النظرية للتكامل بين نظرية خلق القيمة ونظرية المعلومات، إذ أظهر هذا التكامل قدرة تفسيرية مرتفعة في فهم السلوك المعلوماتي لنظم القياس المحاسبي في بيئات الأعمال المعاصرة. فمن منظور نظرية خلق القيمة، تمثل المحاسبة الرشيقة أداة لإعادة توجيه الموارد والعمليات نحو الأنشطة الأعلى إسهاماً في القيمة المضافة، ووفق هذا المنطق لا تقتصر الرشاقة المحاسبية على تحسين الأداء التشغيلي فقط، بل تمتد لتشمل إعادة تصميم نظم القياس المحاسبي والتقارير بما يدعم خلق القيمة على المستوى المؤسسي. أما من منظور نظرية المعلومات، فإن القيمة الحقيقية للنظام المحاسبي لا تتحدد بمجرد توافر البيانات، وإنما بمدى جودة المعلومات الناتجة عنه وقدرتها على تقليص عدم التأكد وتحسين كفاءة القرارات. وفي هذا الإطار توفر نظرية المعلومات الأساس التفسيري الذي يوضح كيفية التي تنتقل بها آثار المحاسبة الرشيقة عبر تحسين خصائص المعلومات المحاسبية، مثل الملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب والوضوح، إلى نتائج تنظيمية أوسع ترتبط بشفافية الأداء.

وختاماً، يمكن القول إن هذه الدراسة قد أسهمت في طرح تصور نظري متكامل يفسر كيفية التي تتحول بها ممارسات المحاسبة الرشيقة إلى نتائج ملموسة في مجال شفافية الأداء، من خلال مسارات محددة تمثلها جودة المعلومات المحاسبية وتقليل الهدر المعلوماتي، وهو ما يثري الأدبيات المحاسبية ويوسع من الأطر التفسيرية المستخدمة في بحوث المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية.

2-6: آفاق البحث المستقبلي.

أن نتائج هذه الدراسة وآفاقها النظرية تفتح مجالاً واسعاً لبحوث مستقبلية يمكن أن تسهم في اختبار النموذج المقترح وتطويره في اتجاهات متعددة، ويتمثل المسار الأول في إجراء دراسات تطبيقية لاختبار صحة العلاقات المقترحة في النموذج باستخدام بيانات ميدانية وفي بيئات تنظيمية وقطاعية مختلفة، بما يسمح بالتحقق من القوة التفسيرية للنموذج ومقارنة نتائجه عبر بيئات اقتصادية متباينة.

بينما يتمثل المسار الثاني في توسيع النموذج المفاهيمي ليشمل متغيرات إضافية يمكن أن تؤثر في العلاقة بين المحاسبة الرشيقة وشفافية الأداء، مثل الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، أو تبنى التقنيات الرقمية المتقدمة، ويمكن لمثل هذه التوسعات أن تعزز القدرة التفسيرية للنموذج وتكشف عن مسارات سببية جديدة أكثر تعقيداً.

وختاماً، يمكن القول إن النموذج المفاهيمي المقترح لا يمثل نهاية لمسار بحثي، بل يشكل نقطة انطلاق لبرنامج بحثي متكامل يسعى إلى تعميق الفهم العلمي لدور نظم القياس المحاسبي الحديثة في دعم خلق القيمة وتعزيز شفافية الأداء في منظمات الأعمال المعاصرة.

7: قائمة المراجع.

1-7: المراجع العربية:

1. العبيدي، أحمد. (2020). أثر المحاسبة الرشيقة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وشفافية الأداء. *مجلة العلوم المحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 12(3)*، 45-68.
2. البرعصي، محمد علي. (2020). تطوير نظم المحاسبة الإدارية في المؤسسات الليبية في ضوء متطلبات الحوكمة. *مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بنغازي، 12(2)*، 55-78.
3. الحمداني، محمد. (2022). خصائص المعلومات المحاسبية ودورها في تعزيز الشفافية المؤسسية. *مجلة الدراسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 14(2)*، 89-110.
4. الدرسي، أحمد. (2022). ترشيد التكاليف ودوره في تحسين الأداء المالي في منظمات الأعمال الليبية. *مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة عمر المختار، 14(1)*، 33-58.
5. الجبوري، حسن. (2023). الشفافية المحاسبية ودورها في تعزيز المساءلة الإدارية. *مجلة المحاسبة والرقابة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 15(1)*، 101-128.
6. السعدي، علي ناصر. (2021). مدخل تدفقات القيمة وأثره في تطوير نظم القياس المحاسبي. *مجلة الإدارة الحديثة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 9(2)*، 45-73.

7. الشمري، محمد علي. (2020). تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ضوء فلسفة الإدارة الرشيدة. *مجلة العلوم المالية والمحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 12(2)*، 85-110.
 8. سليمان، خالد محمود. (2023). اتجاهات حديثة في المحاسبة الإدارية وتطبيقاتها في البيئة العربية. القاهرة: دار الفكر المحاسبي.
 9. الزبيدي، حسين محمد. (2019). دور المحاسبة الرشيدة في تحسين كفاءة التقارير الإدارية. *مجلة المحاسبة المعاصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 7(1)*، 45-72.
 10. عاشور، عبدالسلام صالح. (2020). تطوير نظم القياس المحاسبي في ضوء فلسفة الإدارة الرشيدة. *مجلة المحاسبة المعاصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 8(2)*، 77-102.
- 2-7: المراجع الإنجليزية:

1. Agarwal, A., Li, Y., & Onal, S. (2025). Getting lean transformation right: investigating relationship between external and internal lean practices in Midwest manufacturing companies. *International Journal of Lean Six Sigma*.
2. ALShanti, A. M., Al-Refae, K. M. A., & Jebreel, M. (2025). Lean accounting tools and competitive advantage in Jordanian industrial companies. *Cogent Business & Management*, 12(1), 2447414. Chicago
3. Alves, R. F., Vieira Neto, J., Nascimento, D. L. M., Andrade, F. E., Tortorella, G. L., & Garza-Reyes, J. A. (2022). Lean accounting: A structured literature review. *The TQM Journal*, 34(6), 1547-1571.
4. Azar, A., Zakaria, Z., & Aziz, A. A. (2019). Accounting information quality and firm performance: The mediating role of transparency. *Asian Journal of Accounting Research*, 4(1), 18-36.
5. Barth, M. E., Cahan, S. F., Chen, L., & Venter, E. R. (2017). The economic consequences associated with integrated report quality: Capital market and real effects. *Accounting, Organizations and Society*, 62, 43-64.
6. Beyer, A., Cohen, D. A., Lys, T. Z., & Walther, B. (2010). The financial reporting environment: Review of the recent literature. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 296-343.
7. Board, F. A. S. (2010). Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, Conceptual Framework for Financial Reporting, Chapter 1, The Objective of General Purpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information, a Replacement of FASB Concepts Statements No. 1 and No. 2. (No Title).
8. Bowman, C., & Ambrosini, V. (2000). Value creation versus value capture: Towards a coherent definition of value in strategy. *British Journal of Management*, 11(1), 1-15.
9. Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. *Journal of accounting and Economics*, 32(1-3), 237-333.
10. Crane, A., Palazzo, G., Spence, L. J., & Matten, D. (2014). Contesting the value of "creating shared value". *California management review*, 56(2), 130-153. Chicago
11. Dechow, P. M., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 344-401.
12. Eccles, R. G., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014). The impact of corporate sustainability on organizational processes and performance. *Management Science*, 60(11), 2835-2857.
13. Fullerton, R. R., Kennedy, F. A., & Widener, S. K. (2013). Management accounting and control practices in a lean manufacturing environment. *Accounting, Organizations and Society*, 38(1), 50-71.
14. Fullerton, R. R., Kennedy, F. A., & Widener, S. K. (2014). Lean manufacturing and firm performance: The incremental contribution of lean management accounting practices. *Journal of Operations Management*, 32(7-8), 414-428.

15. Hartmann, M., & Weißenberger, B. E. (2024). *Information overload research in accounting: a systematic review of the literature*. *Management Review Quarterly*, 74(3), 1619–1667.
16. Heald, D. (2006). Transparency as an instrumental value. In C. Hood & D. Heald (Eds.), *Transparency: The key to better governance?* (pp. 25–43). Oxford University Press.
17. Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, 31(1–3), 405–440.
18. IASB – International Accounting Standards Board. (2018). Conceptual framework for financial reporting. IFRS Foundation
19. Jones, D. T. (2003). Lean thinking: banish waste and create wealth in your corporation.
20. Kennedy, F., & Widener, S. K. (2008). A control framework: Insights from evidence on lean accounting. *Management Accounting Research*, 19(4), 301–323.
21. Lambert, R., Leuz, C., & Verrecchia, R. (2012). Information asymmetry, information precision, and the cost of capital. *Review of Finance*, 16(1), 1–29.
22. Maskell, B. H., & Baggaley, B. L. (2006). Lean accounting: What's it all about. *Target*, 22(1), 35-43.
23. Maskell, B. H., Baggaley, B. L., & Grasso, L. (2011). *Practical lean accounting: A proven system for measuring and managing the lean enterprise* (2nd ed.). Productivity Press.
24. Maskell, B. H., Baggaley, B., & Grasso, L. (2017). *Practical lean accounting: a proven system for measuring and managing the lean enterprise*. CRC Press.
25. Mpofu, C. M. (2022). *Lean Accounting: a Connection to Strategic Partnership & Collaboration Between Management Accountants and Operations Managers* (Doctoral dissertation, University of Missouri-Saint Louis). Chicago
26. Namburi, N., & Phongkraphan, N. (2025). Factors affecting lean accounting and financial performance of the natural rubber industry in Thailand. *Quality Management Journal*, 32(2), 109-125.
27. Salmanzadeh, H., Kordestani, G., & Kazemi, H. (2024). Assessing the Role of Management Accounting in Promoting Transparency and Preventing Corruption in the Public Sector. *Journal of Accounting and Social Interests*, 13(4), 1-24.
28. Swatdikun, T., Lakkanawanit, P., Chen, X., & Choojan, J. (2024). Beyond Numbers: The Role of Data Quality on Lean Accounting Implementation. *UBRU International Journal Ubon Ratchathani Rajabhat University*, 4(1), 81-89.
29. Tran Thanh Thuy, N. (2025). Effect of accounting information system quality on decision-making success and non-financial performance: does non-financial information quality matter?. *Cogent Business & Management*, 12(1), 2447913.